PSSP
Peace and Security Studies
منصة دراسات الأمن والسلام
www.psspglobal.org

مجلة سياقات
للدراسات الاستراتيجية

افتتاحية العدد

دوافع المساعي الإثيوبية للوصول إلى البحر الأحمر : قراءة تحليلية

الصراع الجيوسياسي على موانئ شرق إفريقيا :ميناء بربرة نموذجا للتنافس الإقليمي والدولي

الاعتراف الإسرائيلي الذي هزّ البحر الأحمر :أرض الصومال وعقدة البحر الأحمر

إلغاء الصومال اتفاقاته مع الإمارات :هل تتمايل شبكة النفوذ الإماراتية في القرن الأفريقي؟

التحركات الاماراتية في إثيوبيا وأثرها على سير العمليات العسكرية في السودان

الماشاف ودبلوماسية التنمية الإسرائيلية في القرن الأفريقي: التنمية في خدمة النفوذ

العدد 01

Jun 2026

مجلة علمية دورية نصف سنوية تعنى بالدراسات الاستراتيجية

الهيئة الاستشارية

أ. د. الصادق الفقيه

أ. د. أحمد أويصال

د. محمد المختار الشنقيطي

د. عبد الوهاب الطيب

د. محمد خليفة صديق

د. نبيل البكيري

د. وليد الطيب

هيئة التحرير

د. إبراهيم ناصر

التاه حرمة

افتتاحية العدد

يأتي العدد الأول من المجلة العلمية " التي تصدرها منصة دراسات الأمن والسلام (PSSP) مساحة معرفية لقراءة التغيرات والتحولات المتسارعة التي يشهدها البحر الأحمر والقرن الإفريقي، بوصفهما مجالاً جيوسياسياً مفتوحاً على تنافسات إقليمية ودولية متشابكة وبالغة التعقيد، تتجاوز حدود الجغرافيا التقليدية، إلى رهانات الأمن والسيادة والنفوذ، وإعادة تشكيل موازين القوة. وانطلاقاً من عنوان الندوة العلمية "أمن البحر الأحمر وتحديات الاستقرار: رؤى جيوسياسية"، التي عُقدت في السادس عشر من مايو 2026، يأتي هذا العدد ليعكس محاولة علمية لفهم طبيعة الديناميات والتفاعلات الجديدة التي جعلت من البحر الأحمر مركزاً للصراعات الاستراتيجية، ومساحة لإعادة إنتاج النفوذ السياسي والعسكري والاقتصادي في الإقليم.

لقد كشفت موضوعات الأوراق العلمية المقدمة عن تعدد زوايا النظر إلى قضايا البحر الأحمر، والنظم الإقليمية المتداخلة معه، من خلال تحليل دوافع الفاعلين الإقليميين والدوليين، واستقراء أنماط التنافس على الموانئ والممرات البحرية، وتتبع توظيف أدوات التنمية والدبلوماسية والتحالفات الأمنية في خدمة مشاريع النفوذ. كما تناولت الموضوعات أبعاد التحركات الإثيوبية نحو البحر الأحمر، والصراع على موانئ شرق إفريقيا، والتداخل بين الاعتبارات الأمنية والسياسية في ملفات أرض الصومال، فضلاً عن دراسة التحركات الإماراتية والإسرائيلية في القرن الإفريقي وتأثيراتها على توازنات المنطقة، إلى جانب قراءة التحولات المرتبطة بدول حوض البحر الأحمر والقرن الأفريقي والخليج، خاصة الصومال والسودان، إثيوبيا، إريتريا وجيبوتي ضمن السياق الأمني والاستراتيجي الأوسع.

تأسيساً عليه، فقد قدمت الندوة منظورين جديدين فيما يتعلق بمتلازمة الأمن والصراع في البحر الأحمر بما يمكن تسميته بـ "جيوسياسية المنافذ والسيادة"، حيث يذهب إلى أن السيطرة على الموانئ والمضائق أصبحت تعبيراً عن النفوذ السيادي للدول، وأداة لإعادة تشكيل موازين القوة الإقليمية والدولية. والآخر يتمثل في منظور "جيواستراتيجة الأدوار وأمن الملاحة" بمعنى صراع الأدوار الإقليمية والدولية، وأمننة الملاحة كذريعة للتمدد الجيوسياسي بالوجود

العسكري الأجنبي، والتدخلات الأمنية، وبناء التحالفات البحرية، وفرض ترتيبات إقليمية ودولية تتجاوز الدول الساحلية نفسها.

بناءاً عليه، يعكس هذا العدد قناعة علمية بأن أمن البحر الأحمر لم يعد شأناً جغرافياً محصوراً بالدول المشاطئة فحسب، بل أصبح جزءاً من معادلات الأمن الإقليمي والدولي، بفعل تشابك المصالح، وتزايد التنافس والصراع على الموانئ وخطوط الملاحة ومناطق النفوذ. ومن هنا، تسعى المجلة إلى تقديم مقاربات تحليلية تجمع بين البعد الجيوسياسي والرؤية الاستراتيجية، بما يتيح فهماً أعمق للتحولات الجارية واستشرافاً لمستقبلات التحديات والتهديدات التي تواجه الاستقرار في هذه المنطقة الحيوية.

وإذ تضع المجلة هذا العدد بين يدي الباحثين والمهتمين، فإنها تأمل أن يسهم في إثراء النقاش الأكاديمي حول قضايا البحر الأحمر والقرن الإفريقي، وأن يفتح آفاقاً جديدة للبحث العلمي الرصين في القضايا السياسية الأمنية والاستراتيجية التي باتت تشكل أحد أبرز ملامح التحول في البيئات المحلية والإقليمية والدولية المعاصرة.

إعداد: عبد الوهاب الطيب

دوافع المساعي الإثيوبية للوصول إلى البحر الأحمر: قراءة تحليلية

عباس محمد صالح

منذ أن تحوّل طموح إثيوبيا في الوصول إلى البحر إلى خطاب سياسي رسمي يتبناه كبار المسؤولين، تصاعد الجدل الإقليمي والدولي حول دوافع هذا التوجه ومدى واقعيته من ناحية، وما يمكن أن يترتب عليه من تهديدات لأمن واستقرار المنطقة من ناحية أخرى.

ففي خطابه أمام البرلمان في أكتوبر/ تشرين الأول 2023، أكد رئيس الوزراء الإثيوبي، آبي أحمد، أن الوصول إلى البحر يمثل "ضرورة وطنية" كما هو أيضًا "مسألة وجودية" بالنسبة لإثيوبيا وفقًا لهذا التصور.

وجاء توقيع مذكرة التفاهم، في كانون الثاني/ يناير 2024، مع "أرض الصومال"، الكيان الذي يسعى للانفصال عن الصومال وتأسيس دولة مستقلة، ليعيد تسليط الضوء على هذا الطموح، وليفتح الباب أمام تساؤلات واسعة بشأن أبعاده وأهدافه وتداعياته الإقليمية.

ومع مرور الوقت، يبدو أن هذا الخطاب السياسي يعتمد على نهج "حافة الهاوية"، إذ تستخدم أديس أبابا أسلوب التصعيد الإعلامي والضغط الخطابي لجعل قضية الوصول إلى البحر محورًا مركزيًا في سياستها الخارجية، مع التلويح باستخدام القوة كوسيلة لفرض التفاوض أو انتزاع تنازلات من الأطراف المعنية، كما يظهر مؤخرًا في العلاقة المتوترة مع إريتريا.

وإذا كان السعي نحو البحر عبر الأراضي الصومالية يُقدَّم داخليًا في إثيوبيا بوصفه "حقًا مشروعًا" يهدف إلى تأمين المصالح القومية وحشد الدعم الوطني والخارجي اقليميًا ودوليًا، فإن الموقف الإثيوبي تجاه إريتريا بهذا الشأن يتخذ منحى مختلفًا، حيث يُعاد تبرير هذا المسعى على أساس "الحق التاريخي" في استعادة تبعية ميناء عصب إلى السيادة الإثيوبية مجددًا.

أولًا: مذكرة التفاهم مع أرض الصومال

> وفي إطار "عقيدة البحر الأحمر"1، شكّل توقيع مذكرة التفاهم بين إثيوبيا و"أرض الصومال" في يناير/كانون الثاني 2024 خطوة اختبارية، أو بمثابة جسّ نبض لقياس مدى ردود الأفعال الإقليمية والدولية تجاه هذا التحرك الجريء، واستكشاف حدود التسامح مع الطموح الإثيوبي المتنامي للوصول إلى البحر الأحمر على المدى الطويل.

ورغم ما يحيط بهذه المساعي من مخاطر سياسية وأمنية، مضت أديس أبابا في توقيع مذكرة تفاهم (لم تُنشر تفاصيلها علنًا)2 مع رئيس "أرض الصومال" السابق موسى بيحي عبدي، نصّت على منح إثيوبيا وصولًا شبه سيادي إلى البحر الأحمر، أي على أساس تأجير محدود المدة لا يرقى إلى التبعية الدائمة. وبموجب الاتفاق، يُسمح لإثيوبيا بإنشاء ميناء تجاري وقاعدة بحرية على مساحة تشكل نحو 20 كيلو مترًا مربعًا من الساحل الصومالي، ولمدة خمسين عامًا، في مقابل التزام أديس أبابا بالاعتراف باستقلال "أرض الصومال".

إلا أن هذه الخطوة أثارت على الفور موجة رفض واسعة، بدأت من الحكومة الصومالية التي اعتبرت المذكرة انتهاكًا صارخًا لسيادتها ووحدة أراضيها، مرورًا بمواقف الدعم الدبلوماسي والسياسي الذي تلقته من المنظمات الإقليمية والدولية، مثل الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية، ووصولًا إلى الدول الكبرى التي أكدت جميعها على ضرورة احترام سيادة الدول ووحدة أراضيها. وبذلك، وُضعت المساعي الإثيوبية في إطار من القيود القانونية والسياسية الواضحة، رغم محاولات أديس أبابا الحثيثة لحشد دعم علني من أطراف إقليمية ودولية.

> وقد اعترف موسى بيحي (رئيس أرض الصومال السابق) 3لاحقًا بأن الاتفاقية "انهارت تحت ضغط من الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية وعدد من الشركاء الدوليين الرئيسيين"، مضيفًا أن "إثيوبيا واجهت الصوت الجماعي لأفريقيا".

من جانب آخر، كشفت المذكرة عن تباينات في التفسير والتأويل حتى بين طرفيها المباشرين؛ إذ أعلن مسؤولو "أرض الصومال" أن الاتفاق يُلزم إثيوبيا بالاعتراف الكامل باستقلالهم، بينما تجنّب المسؤولون الإثيوبيون تأكيد ذلك صراحة، مكتفين بالقول إنهم "سيدرسون المسألة بعناية". كذلك، في حين تحدثت أديس أبابا عن إنشاء ميناء وقاعدة بحرية، أوضحت "أرض الصومال" أن التعاون سيقتصر على استخدام ميناء "بربرة" لأغراض تجارية دون أي شكل من أشكال التملك الدائم.

ويُفسَّر هذا التباين في المواقف بأن قيادة "أرض الصومال" – بوصفها كيانًا غير معترف به دوليًا – سعت من خلال توقيع المذكرة إلى تحقيق مكسب رمزي كبير يتمثل في انتزاع أول اعتراف خارجي محتمل باستقلالها، ما قد يفتح الباب أمام اعترافات دولية لاحقة. كما هدفت الخطوة إلى تسليط الضوء على تجربتها السياسية المستقرة ونموذجها في الحكم والإدارة، باعتبارها كيانًا يتمتع بفاعلية مؤسساتية واستقرار سياسي وتداول سلمي للسلطة، وهي سمات ترى قيادتها أنها تتفوّق بها على بعض الدول القائمة، بما في ذلك الدولة الأم (الصومال).

ثانيًا: ملامح السياسة الخارجية الجديدة

منذ تولّيه السلطة في نيسان/أبريل 2018، عمل رئيس الوزراء الإثيوبي آبي أحمد على تبنّي نهج جديد في السياسة الخارجية يهدف إلى إعادة تموضع بلاده إقليميًا ودوليًا بما يخدم رؤيته السياسية ومشروعه الداخلي.

وبحسب الباحث أديتيا ساركار، فإن السياسة الخارجية الإثيوبية بعد عام 2018 تعكس "مزيجًا من جهود آبي أحمد لترسيخ سلطته داخليًا عبر أسلوب شخصي للغاية، ومنزوع الطابع المؤسسي في إدارة الشؤون الخارجية"4.

ووفقًا لساركار أيضًا5، فقد اتسمت إدارة السياسة الخارجية الإثيوبية في عهده بقدرٍ كبير من المركزية والشخصنة، ما جعل القرارات المصيرية تُدار بصورة مباشرة من مكتب رئيس الوزراء، بعيدًا عن المؤسسات الدبلوماسية التقليدية كوزارة الخارجية.

تتبنّى أديس أبابا، وفق الخطاب الرسمي، مبدأ "الجوار أولًا" شعارًا لسياساتها الإقليمية الحالية، وهو ما يعني، نظريًا على الأقل،إعطاء الأولوية لدول الجوار عبر تعزيز التعاون المشترك، ومواجهة التحديات الإقليمية، وبناء علاقات قائمة على تبادل المنافع والمصالح المتبادلة. غير أن هذا الشعار، كما يبدو من الممارسة الفعلية، يُترجَم في الواقع بصورة أحادية تميل إلى فرض الرؤية الإثيوبية الخاصة على محيطها بدلاً من بناء شراكات متوازنة قائمة على الحوار والتفاهم.

ويظهر ذلك بوضوح في الخطاب الرسمي حول حق إثيوبيا في الوصول إلى البحر، إذ يُقدَّم هذا الطموح على أنه جزء من تعزيز التعاون الإقليمي، بينما يعكس في جوهره اتجاهًا توسعيًا ذا نزعة قومية يسعى إلى إعادة تعريف مفهوم "التعاون" بما يتوافق مع المصالح الإثيوبية وحدها. وقد أدّى هذا الطرح في الواقع إلى تآكل الثقة بين إثيوبيا وبعض دول الجوار، حتى في القضايا ذات الطابع التجاري والاقتصادي، مثل استخدام الموانئ عبر الاتفاقيات التقليدية، بسبب لجوء أديس أبابا إلى سياسة الضغط والتهديد بدلًا من الحوار الدبلوماسي المتكافئ القائم على الاحترام والثقة المتبادلين.

وفي سياق متصل، يُلاحظ أنه في أعقاب المصالحة مع إريتريا عقب توقيع البلدان ما أُطلق عليه "إعلان المصالحة والصداقة" في 9 يوليو/تموز 2018، كان لدى القيادة الإثيوبية الجديدة اعتقاد بأن هذا التقارب السياسي سيمهد لتعاون اقتصادي مثمر يتيح لإثيوبيا الاستفادة من الموانئ الإريترية بشكل متوازن، ويُسهم في تقليل الاعتماد شبه الكامل على الموانئ الجيبوتية.

وقد انسجم ذلك التوجه مع خطط وطنية وضعت - خلال السنوات الأخيرة - بهدف تنويع الوصول إلى الموانئ تبنّتها إثيوبيا لتعزيز شراكات اقتصادية مع دول الجوار دون إثارة نزاعات أو اعتراضات تُذكر. إلا أن الخطاب الحالي حول "الوصول السيادي إلى البحر الأحمر" مثّل تحوّلًا جذريًا في النهج، إذ تجاوز منطق التعاون الاقتصادي إلى الطرح القومي ذي الطابع الجيوسياسي، ما أعاد طموحات إثيوبيا ودورها إلى دائرة الجدل والتوتر الإقليمي.

ثالثًا: بناء سرديات وطنية كبرى

في إطار سعيه لتشكيل هوية وطنية جامعة تتجاوز الانقسامات العرقية والسياسية، عمل الحزب الحاكم الجديد، حزب الازدهار (Prosperity Party) على بناء سردية وطنية كبرى تقوم على تعزيز الانتماء للدولة وإعادة تعريف مفهوم المواطنة في مواجهة إرث نظام "الفيدرالية الإثنية" الذي يُتَّهم بتأجيج النزاعات الداخلية وترسيخ الولاءات الفرعية.

> سعت هذه الرؤية إلى إضعاف الخطابات القومية الضيقة التي تغذّي الانقسام والاستقطاب داخل المجتمع الإثيوبي، وإلى توجيه الاهتمام نحو مشاريع وطنية كبرى قادرة على توليد روح الفخر والانتماء المشترك. ويُعد مشروع سد النهضة أبرز مثال على ذلك، إذ جرى تقديمه كرمز لوحدة الأمة ومصدر للفخر الوطني العابر للهويات الإثنية والمناطقية.

في هذا السياق، يندرج خطاب "الوصول إلى البحر" ضمن مسعى أوسع لبناء سردية وطنية جديدة، يُروَّج فيها لهذا الهدف باعتباره قضية قومية تجسّد الإرادة الوطنية وتعيد الاعتبار لدور إثيوبيا التاريخي والإقليمي. وضمن هذه السردية، تُصوَّر القيادات السابقة – ولا سيما تلك المنتمية إلى "الجبهة الثورية الديمقراطية لشعوب إثيوبيا" (EPRDF) و"جبهة تحرير شعب تيغراي" (TPLF) – على أنها فرّطت في الحقوق الوطنية وأهدرت فرصة تاريخية لاستعادة منفذ بحري لإثيوبيا6، إما بسبب ضعف الحس الوطني أو لقصر نظر سياسي. أما القيادة الحالية برئاسة آبي أحمد، فيُقدَّم خطابها على أنه يسعى إلى تصحيح هذا "الخطأ التاريخي" واستعادة "الحق الطبيعي" لإثيوبيا في البحر الأحمر.

وتستند هذه السردية إلى رؤية تاريخية تعيد صياغة الجغرافيا الوطنية، إذ يُروَّج لمقولات مفادها أن "الحدود الطبيعية لإثيوبيا هي البحر الأحمر والمحيط الهندي"7، وأن إقليم تيغراي المجاور لإريتريا – بوصفه مركزًا للحضارة الأكسومية القديمة التي امتدت لقرون من شمال إثيوبيا الحالية وحتى حوض البحر الأحمر الكبير – يمثل الامتداد الطبيعي لهذه الرؤية القومية الجديدة، بالنظر إلى ارتباط أكسوم تاريخيًا بالملاحة والتجارة في البحر الأحمر. وبهذا، يُعاد توظيف رموز التاريخ والحضارة لتبرير طموحات جيوسياسية معاصرة، رغم التوترات القائمة حاليًا بين الحكومة الفيدرالية وجبهة تحرير تيغراي بشأن تنفيذ اتفاق بريتوريا (2022) والعلاقات مع إريتريا.

وعلاوة على ذلك، تُقدَّم هذه السردية القومية الجديدة كجزء من مشروع إعادة الاعتبار لإثيوبيا كدولة كبرى في القرن الأفريقيالكبير، بحيث يُصوَّر تحقيق الوصول إلى البحر الأحمر، ولا سيما استعادة ميناء عصب من إريتريا، كإنجاز تاريخي سيُخلّد اسم آبي أحمد إلى جانب قادة إثيوبيا البارزين الذين صنعوا "أمجاد الدولة الحديثة".

ولخدمة هذا التوجه، نشطت مؤسسات فكرية وإعلامية رسمية، على رأسها "معهد الشؤون الخارجية" (IFA) التابع لوزارة الخارجية الإثيوبية، في ترسيخ هذه السردية عبر أبحاث وندوات ودراسات ضمن مبادرة "حوارات البحر الأحمر" وغيرها من الأنشطة التي تهدف إلى إضفاء طابعٍ أكاديمي ومؤسسي على فكرة "حق إثيوبيا المشروع في البحر الأحمر" وضرورة إشراكها في أي ترتيبات تتعلق بإدارة هذا الإقليم الحيوي.

رابعًا: العامل الديموغرافي

يُشكّل العامل الديموغرافي أحد المحاور الرئيسة في الخطاب الإثيوبي الداعم لمساعي الوصول إلى البحر، إذ تُقدَّم الزيادة السكانية الكبيرة - التي تجاوزت نحو 120 مليون نسمة - باعتبارها مبررًا موضوعيًا ووطنيًا لضرورة امتلاك منفذ بحري دائم.

ويستند هذا الخطاب إلى فرضية مفادها أن النمو السكاني المتسارع يتطلب توسعًا اقتصاديًا يضمن تلبية الاحتياجات المتزايدة لمختلف الفئات الاجتماعية، وأن غياب منفذ بحري يُعد عائقًا أمام تحقيق التنمية المستدامة والانفتاح التجاري. كما تُطرح

الكتلة السكانية الضخمة بوصفها عنصر قوة استراتيجية مقارنة بدول الجوار ذات الكثافة السكانية المنخفضة، مثل إريتريا والسودان، وهو ما يمنح إثيوبيا - وفق هذا المنظور - أفضلية ديموغرافية يمكن توظيفها سياسيًا أو اقتصاديًا عند الضرورة.

> ويُقدَّم هذا التصور الديموغرافي في الخطاب الرسمي كعاملٍ مزدوج التأثير: فمن جهة، يُنظر إلى الزيادة السكانية مصحوبةً بالنمو الاقتصادي المتوقع ووفرة اليد العاملة الرخيصة، باعتبارها وقود النهضة الإثيوبية وفرصتها للتحول إلى قوة إقليمية صاعدة. ومن جهة أخرى، يُحذَّر من أن هذه الزيادة نفسها قد تتحول إلى "قنبلة ديموغرافية" تهدد الاستقرار الداخلي إذا لم تُواكبها تنمية اقتصادية وفرص عمل كافية.

وتُبرز التجربة السياسية الأخيرة في البلاد هذه المخاوف بوضوح، إذ تشكّل فئة الشباب نحو 60% من السكان (وفقًا لتعداد عام 2007)، وهي الفئة التي قادت حركة احتجاجية واسعة، عُرفت باسم "قيرو"، وأسهمت في الإطاحة بنظام "جبهة تحرير تيغراي" الذي حكم البلاد لأكثر من عقدين ونيف. ويبدو أن الحكومة الحالية تُدرك حساسية هذا العامل مع اقتراب موعد الانتخابات العامة السابعة المقررة في منتصف عام 2026، في ظل تصاعد نشاط ما يُعرف بـ"جيل زد"، ما يجعل السيطرة على الديناميات السكانية تحديًا سياسيًا داخليًا بامتياز.

وفي السياق الإقليمي، تُوظَّف هذه الحجة الديموغرافية أيضًا للقول بأن "الضغط السكاني" في إثيوبيا لا يُمكن أن يبقى حبيس الداخلالمضطرب والهش، وأن التجاهل الإقليمي لمطالب أديس أبابا قد ينعكس سلبًا على دول الجوار التي تتحمل بالفعل أعباء تدفقات اللاجئين الإثيوبيين خلال الأزمات خلال العقود الماضية. ومن هذا المنطلق، يُطرح التعاون مع إثيوبيا في مسألة الوصول إلى البحر بوصفه ضرورة مشتركة ضمن إطار "التعاون الإقليمي"، وليس خيارًا سياسيًا فحسب.

وبناءً على هذا التصور، فإن تحقيق "الحلم البحري" يُقدَّم في السردية الإثيوبية المعاصرة كخطوة محورية نحو "إعادة إثيوبيا عظيمة مرة أخرى" وجعلها مركز الثقل السياسي والاقتصادي في القرن الأفريقي8. ويُعتقد أن هذا الإنجاز - وفق هذه الرؤية -سيقود إلى استقرار طويل الأمد، وينهي دوامة الصراعات الداخلية، ويحدّ من فرص التدخلات الخارجية التي وُصفت بأنها كانت سببًا في إضعاف البلاد وإعاقة نهوضها لقرون.

خامسًا: الأورومو كطبقة حاكمة جديدة

مثّل صعود آبي أحمد إلى رئاسة الوزراء كأول شخصية من قومية الأورومو حدثًا سياسيًا مفصليًا في تاريخ إثيوبيا الحديث؛ إذ وضع حدًا لعقود من التهميش والإقصاء الذي عانت منه هذه القومية رغم كونها الأكبر عددًا في البلاد، إذ تمثل نحو 35.8% من السكان (نحو 35 مليون نسمة). غير أن هذا التحول التاريخي لم يُترجم بعد إلى مشروع سياسي متكامل يحقق التطلعات القومية للأورومو، وعلى رأسها حق تقرير المصير الذي ظل مطلبًا مركزيًا لـ"جبهة تحرير أورومو"، وهي من أقدم الحركات السياسية المعارضة في البلاد.

بالنسبة للنخب الأورومية الجديدة، يُنظر إلى تحقيق هدف الوصول السيادي إلى البحر الأحمر كأحد المسارات التي يمكن أن تسهم في تعزيز مكانتها كطبقة حاكمة جديدة، خصوصًا في ظل محدودية أدوات التمكين الاقتصادي مقارنة بالقوميات التي سبقتها في الحكم، وعلى رأسها التيغراي والأمهرا. فبينما راكمت تلك القوميات الثروة والنفوذ من خلال مؤسسات الدولة وأجهزتها، لا يزال الأورومو يفتقرون إلى قاعدة اقتصادية صلبة تتيح لهم ترسيخ سلطتهم وتوزيع مكاسب التنمية على نحوٍ متوازن داخل الإقليم(أوروميا) الذي يشكل القاعدة السياسية الصلبة لحزب الازدهار الاثيوبي الحاكم.

ومن هذا المنطلق، فإن السيطرة على منفذ بحري أو الحصول على موانئ تجارية – سواء عبر الصومال أو غيرها – يعني توجيه الموارد المالية التي كانت تُدفع مقابل استخدام الموانئ المجاورة (مثل جيبوتي) نحو دعم التنمية الوطنية عمومًا والتنمية في إقليم أوروميا خصوصًا. ويُعزّز هذا التوجه ما تشهده المنطقة من مشاريع اقتصادية كبرى، مثل تأسيس الصندوق السيادي لإقليم أوروميا مؤخرًا9، وهو ما يعكس سعي الحكومة لتحويل الإقليم إلى مركز اقتصادي رئيسي (Economic Hub) في الاقتصاد الإثيوبي، خاصة في مجالات الإنتاج والتصدير والخدمات.

في المقابل، يرى الإريتريون أن الخطاب الذي يتبناه "حزب الازدهار" بشأن الوصول إلى البحر الأحمر، والتلميحات المتكررة حول استعادة ميناء "عصب" الإريتري، يعكس نزعة توسعية جديدة في السياسة الإثيوبية تحت حزب الازدهار، تُعرف في بعض الأوساط باسم "عقيدة الأوروموما"، أي العقيدة القومية للأورومو التي أصبحت تحكم توجهات رئيس الوزراء وحزبه الحاكم، بحسب ما جاء في تصريحات كبار المسؤولين الإريتريين مؤخرًا بهذا الصدد.

> لكن من اللافت أن "جيش تحرير الأورومو"(OLA) أو (أوناق شاني)، وهو الفصيل المسلح الرئيس المعارض لحكومة آبي أحمد، إلى جانب قوى قومية أخرى، قد رفضت هذه الطروحات علنًا. إذ صرّح جال جيريجنا جوديتا، مستشار قائد التنظيم جال مارو، بأن مسألة الوصول إلى البحر "ليست قضية للأورومو"10، في إشارة إلى رفض ربط هذا المشروع القومي لشعب الأورومو بسياسات الحكومة المركزية الحالية.

وفي ضوء ذلك، يمكن فهم خطاب "الوصول إلى البحر" ضمن إطار أوسع يتعلق بالصراع حول الاقتصاد السياسي في إثيوبيا؛ فكل نظام حكم يسعى لتأمين موارده الاقتصادية وترسيخ شرعيته عبر تمكين قواعده الاجتماعية والسياسية. وعلى هذا المنوال، تحاول النخب الأورومية الجديدة أن تحذو حذو نخب التيغراي سابقًا، التي استطاعت، ومن خلال ائتلاف "الجبهة الثورية الديمقراطية لشعوب إثيوبيا" (EPRDF) أن تبني نفوذًا اقتصاديًا واسعًا مكّنها من السيطرة على الدولة لعقود، بل ومن ترك بصمة عميقة على الاقتصاد الوطني والعلاقات الإقليمية.

سادسًا: صناعة إرث للحزب الحاكم

في إطار مشروع حزب الازدهار الحاكم، الذي يقدّم نفسه بوصفه حزبًا وطنيًا جامعًا يسعى إلى ترسيخ إرث سياسي جديد في البلاد يخلّد دوره كقوة موحِّدة ومُجدِّدة لمشروع بناء الدولة الإثيوبية. وقد يعمل الحزب على تجاوز الإرث السياسي للائتلاف الحاكم السابق ("الجبهة الثورية الديمقراطية لشعوب إثيوبيا -EPRDF") كما يعمل في الوقت ذاته على صياغة سردية وطنية مختلفة تُبرز إنجازاته وتؤسس لشرعية سياسية قائمة على "الإحياء الوطني" و"النهضة الإثيوبية الجديدة".

بحكم حجمها الاقتصادي الكبير وسوقها الاستهلاكي الواسع وقوتها الشرائية النامية، تمثل إثيوبيا محور جذب لدول الجوار الساحليةللاستفادة من السوق الإثيوبي الضخم عبر الأنشطة والخدمات المرتبطة الموانئ. وفي هذا السياق، يسعى الحزب الحاكم إلى تحويل هذه المكانة الاقتصادية من عامل تبعية إلى مصدر نفوذ، من خلال تبنّي خطاب السيادة الاقتصادية والسعي إلى الحصول على منفذ بحري مستقل يُعزّز استقلال البلاد عن الاعتماد المفرط على موانئ دول الجوار وفق الصيغ الثنائية التقليدية المألوفة.

أما على المستوى الشخصي والسياسي، فإن آبي أحمد، وبصفته رئيس الحزب والحكومة، يسعى إلى بناء صورة ذهنية راسخة عنهكقائد ملهِم قادر على قيادة إثيوبيا نحو "نهضة كبرى"، عبر تنفيذ مشاريع ضخمة وبنى تحتية كبرى تشكّل ملامح إرثه السياسي، مثل سد النهضة ومشروعات الطاقة والربط الإقليمي. هذه الصورة تستهدف بالأساس الأجيال الشابة، بغية غرس شعور بالفخر الوطني والانتماء لحزب الازدهار كرمز للتقدم والوحدة.

وفي إطار التنافس الداخلي مع تيار القوميين الأورومو، الذي يشكّل تحديًا سياسيًا بارزًا داخل القاعدة الاجتماعية للأورومو أنفسهم، يسعى الحزب إلى تقليص نفوذ هذا التيار عبر تبنّي بعض شعاراته بصورة انتقائية. ويأتي في مقدمة هذه الشعارات الدعوة إلى تحقيق فيدرالية حقيقية تُتيح للإقاليم، وفي مقدمتها أوروميا، إدارة مواردها واستثمارها بما يخدم مصالح سكانها، وهي مطالب طالما رفعها القوميون الأورومو ضمن إطار السعي إلى الحكم الذاتي الواسع. بذلك، يحاول الحزب احتواء النزعة القومية الأورومية وتحويلها إلى رصيد سياسي داعم له بدل أن تكون عامل تهديد سياسي كامن.

> ومن الملاحظ أن فكرة الوصول إلى البحر لم تنشأ بمعزل عن هذا المسار؛ إذ تندرج ضمن رؤية استراتيجية طويلة المدى أعلن ملامحها آبي أحمد مبكرًا11، حين أعلن في عام 2018 عن خطط لإعادة إحياء القوات البحرية الإثيوبية رغم كون البلاد حبيسة. وقد مثّل ذلك الإعلان جزءًا من محاولة ترسيخ صورة إثيوبيا كقوة إقليمية متكاملة الأركان، قادرة على حماية مصالحها الاقتصادية والجيوسياسية.

وفي المحصلة، يبدو أن حزب الازدهار يسعى من خلال هذا المشروع الطموح إلى بناء إرث وطني مؤسسي يجعله الحزب المهيمن في النظام السياسي الإثيوبي لسنوات قادمة،

سواء في ظل نظام تعددي محتمل (وإن كان مستبعدًا في المدى المنظور) أو في إطار استمرار نظام الحزب الواحد المركزي القابض، وهو السيناريو الذي يراه كثير من المراقبين الأكثر ترجيحًا في المدى القريب.

سابعًا: هشاشة النظام الدولي والإقليمي

يستند الخطاب الإثيوبي في تبرير اندفاعه نحو تحقيق هدف الوصول إلى البحر إلى قراءة براغماتية لطبيعة البيئة الدولية والإقليمية الراهنة، التي تشهد، وفق هذا الخطاب، حالة من الضعف أصبحت تعتري النظام الدولي في ضوء تراجع الالتزام بالقواعد التقليدية الناظمة للعلاقات بين الدول. إذ يرى صانع القرار الإثيوبي أن تراجع قدرة المجتمع الدولي على فرض احترام مبدأ سيادة الدول ووحدة وسلامة أراضيها، كما تجلى في حالات عديدة أبرزها ضم روسيا لشبه جزيرة القرم (آذار/ مارس 2014)، يُمثّل دلالة على تغيرٍ جوهري واختبار حاسم في التمسط بمبادئ وقواعد النظام الدولي، ما يتيح فرصًا نادرة أمام الدول الطموحة (مثل إثيوبيا)لإعادة صياغة بعض الأوضاع الجيوسياسية.

في هذا السياق، يبدو أن النخبة الحاكمة في أديس أبابا تنظر إلى اللحظة الراهنة باعتبارها فرصة تاريخية "قد لا تتكرر" لتحقيق مشروعها بالوصول إلى البحر الأحمر، مستفيدة من انشغال القوى الكبرى بأزمات عالمية متشابكة، ومن ضعف فعالية النظام الإقليمي الإفريقي في إدارة النزاعات الكبرى. ومن ثمّ، فإن استعادة ميناء "عصب" تحت السيادة الإثيوبية يُقدَّم في هذا الخطاب كهدف مشروع يمكن تحقيقه "بأي وسيلة"، استنادًا إلى فرضية أن المعارضة الأولية من قبل الدول المتضررة أو المجتمع الدولي ستتلاشى تدريجيًا بمجرد فرض الأمر الواقع.

> وتُظهر وثيقة "الاستراتيجية الرئيسية للجسمين المائيين" (حوض النيل والبحر الأحمر، أيار/ مايو 2024)، ذات الصلة السياسات والاستراتيجيات المائية والبحرية الكبرى في إثيوبيا أن الموقف الإثيوبي الرسمي يتكئ على مقاربة قانونية انتقائية، إذ تشير الوثيقةبوضوح إلى أنه "يتعذر العثور على قانون دولي يمنح مباشرة الدول غير الساحلية حق الحصول على منفذ بحري"21، لكنها في الوقت ذاته تلمّح إلى أن القانون الدولي ليس الحل الأمثل أو الأهم لهذه المعضلة، في إشارة واضحة إلى أولوية تستند إلى مقاربة القوة والواقع الجيوسياسي على الالتزامات القانونية الدولية الراسخة.

غير أن هذا الرهان على ضعف المواقف الدولية يحمل في طياته قدراً كبيراً من المغامرة؛ إذ إن منطقة البحر الأحمر تظل ذات أهمية استراتيجية بالغة لعدد من القوى الكبرى، مثل الولايات المتحدة، والصين، وفرنسا، وروسيا، إلى جانب القوى الإقليمية البارزة كمصر والسعودية والإمارات وتركيا وغيرها. ومن ثمّ، فإن أي محاولة لتغيير الوضع القائم بالقوة أو المساس بسلامة أراضي دولة عضو في الاتحاد الإفريقي، ستُواجَه على الأرجح بردود فعل حازمة دوليًا وإقليميًا.

علاوة على ذلك، فإن الاتحاد الإفريقي، بحكم مرجعيته القانونية والسياسية القائمة على مبدأ "احترام الحدود الموروثة من الاستعمار"، سيكون مضطرًا لاتخاذ موقف صارم من أي خطوة إثيوبية يمكن أن تُعد انتهاكًا صريحًا لوحدة وسلامة أراضي دولة إفريقية، خصوصًا إذا اقترنت بمحاولات لاستخدام القوة أو فرض واقع جديد يتنافى مع قواعد القانون الدولي ومبادئ الاتحاد نفسه.

ثامنًا: معضلة نمط الوصول إلى البحر

على الرغم من الجرأة التي يطرح بها الخطاب الإثيوبي مسألة أن البلاد تستحق الوصول السيادي إلى البحر، يظل هذا الطرح غامضًا ومربكًا من الناحية العملية. إذ يقصد بـ"الوصول السيادي" امتلاك ساحل على البحر والأراضي المتصلة به بالكامل تحت السيادة الإثيوبية، وهو ما يعني فعليًا تغييرًا للحدود الموروثة من الاستعمار.

حتى البدائل المقترحة، مثل الوصول عبر "تبادل الأراضي" أو "السيادة المشتركة"13، كما في وثيقة الجسمين المائيين أعلاه، تبدو غير قابلة للتطبيق عمليًا. فالموانئ والسواحل تُعد أصولًا استراتيجية لا يمكن التفريط فيها بسهولة، وأي أراضٍ ستُبادر إثيوبيا بتبادلها ستكون أقل قيمة من الموانئ التي تسعى للحصول عليها. كذلك، تتجنب أديس أبابا اللجوء إلى القوانين والتحكيم الدولي، خشية عدم الحصول على أحكام تصب في صالحها، كما يُظهر حكم محكمة العدل الدولية في النزاع بين شيلي وبوليفيا14، حيث رفضت المحكمة منح بوليفيا حق الملكية الدائمة عبر أراضي شيلي، مما يعكس صعوبة تحويل حقوق الاستخدام المؤقت إلى حقوق ملكية دائمة.

وفي سياق هذه التحديات، ظهرت محاولات إثيوبية لتقديم حلول عملية، مثل عرض إدارة ميناء تاجورة الجيبوتي بالكامل لتخفيف التوترات، إلا أن هذه المبادرة وُصفت بأنها غير كافية لتحقيق الهدف السيادي. وقد أشار الرئيس الجيبوتي إلى أن إثيوبيا طالبت بممر خارجي عن سيادة الأراضي ووجود قاعدة بحرية، وهو ما رفضته جيبوتي مؤكدًا أن: "جيبوتي ليست القرم"15.

> وتشير وثائق "معهد الشؤون الخارجية الإثيوبي"، وخصوصًا وثيقة "الاستراتيجية الرئيسية للجسمين المائيين" (حوض النيل والبحر الأحمر، أيار/ مايو 2024)، إلى أن الخيارات المتاحة لإثيوبيا محدودة، بما في ذلك تبادل الأراضي أو تقديم إغراءات اقتصادية لإريتريا، مثل حصة في الخطوط الجوية الإثيوبية مقابل الوصول الدائم إلى موانئها.

مع مرور الوقت، تغير تصور إثيوبيا لصعوبات الوصول إلى البحر، وبدأت تراهن على استعادة ميناء "عصب" الإريتري، مستندة إلى ضعف النظام الإريتري (أفورقي)، الذي كان معزولًا دوليًا وإقليميًا، وباتت إثيوبيا ترى في الخيار العسكري المباشر، سواء بالغزو أو حرب خاطفة أو حرب وكالة، وسيلة لتحقيق أهدافها الاستراتيجية بسرعة.

عاشرًا: مواجهة النفوذ المصري

يمثل السعي الإثيوبي للوصول إلى البحر الأحمر جزءًا من استراتيجية بعيدة المدى تهدف إلى موازنة النفوذ المصري المتنامي في كلٍّ من القرن الإفريقي الكبير وحوض البحر الأحمر. فوفقًا للخطاب السياسي والإعلامي السائد في أديس أبابا، تُقدَّم مصر بوصفها "عدوًّا تاريخيًّا" يسعى باستمرار إلى إضعاف إثيوبيا وزعزعة استقرارها عبر أدوات دبلوماسية واقتصادية وإقليمية متنوعة.

> وفي هذا السياق، تشير وثيقة "الاستراتيجية الرئيسية للجسمين المائيين"16 إلى أبرز ملامح السياسة الخارجية المصرية الرامية إلى محاصرة الدور الإثيوبي في كلٍّ من حوض النيل والبحر الأحمر، سواء عبر مشاريع مائية أو تحالفات إقليمية.

وعلى الرغم من دعوات بعض الباحثين الإثيوبيين إلى ضرورة انضمام بلادهم إلى "منتدى الدول المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن" أو (منتدى الرياض)17، تفاديًا لعزلها عن المنصات التي تعزز المصالح المصرية وضمان مصالحها الحيوية في إطار اقليمي، فإن أديس أبابا اتخذت موقفًا متحفظًا ومتشككًا تجاه "منتدى الرياض" الذي تأسس عام 2018 ودُشِّن رسميًا في 6كانون الثاني/ يناير 2020، وتضم عضويته- بالإضافة إلى المملكة العربية السعودية - كلًّا من: مصر، الأردن، جيبوتي، الصومال، السودان، اليمن، وإريتريا.

وترى إثيوبيا أن هذا المنتدى يمثل أداةً لتكريس النفوذ المصري في البحر الأحمر، في حين تؤكد القاهرة مرارًا أن حوكمة البحر الأحمر يجب أن تظل حصرًا في يد الدول المشاطئة له، أي المطلة مباشرة على سواحله، الأمر الذي يستبعد الدول غير الساحلية،وفي مقدمتها إثيوبيا، من أي ترتيبات أو مناقشات تخص الأمن والاستقرار في المنطقة. وتعكس هذه الرؤية المصرية رفضًا قاطعًا للطموحات الإثيوبية المتعلقة بالوصول السيادي إلى البحر.

انطلاقًا من ذلك، تتبنى إثيوبيا سياسة مواجهة مزدوجة تجاه مصر في كلٍّ من حوض النيل وحوض البحر الأحمر، تقوم على معادلة صفرية ترى أن أي مكسب تحققه القاهرة يُعد خسارة لأديس أبابا، والعكس صحيح.

وفي ضوء هذا التنافس الاستراتيجي، تعتبر الحكومة الإثيوبية، بقيادة آبي أحمد، أن تحقيق حلمها بالوصول إلى البحر الأحمر يُعد مدخلًا لتعزيز نفوذها الإقليمي وترسيخ حضورها في منظومة الأمن البحري في المنطقة، انطلاقًا من قناعتها بأن أمن إثيوبيا وسيادتها الوطنية مرتبطان ارتباطًا وثيقًا بالمائين18 معًا: مياه النيل ومياه البحر الأحمر.

خاتمة

رغم الطموح الواضح والمعلن للوصول إلى البحر، فإن هذه المساعي أضافت مزيدًا من التوترات في القرن الأفريقي الكبير، وهي منطقة تتسم أصلًا بعدم الاستقرار والصراعات المزمنة والأزمات السياسية والاقتصادية.

لقد اصطدمت الطموحات الإثيوبية بمعطيات صعبة، سواءً مع الصومال أو إريتريا، بما يشمل رفض الطرفين التدخل في سيادتهما، إلا أن إثيوبيا لا تزال تظهر تصميمًا على تحقيق هدفها الاستراتيجي. وفي كلتا الحالتين، راهنت أديس أبابا على ضعف الدولة وهشاشة الأنظمة الحاكمة في تلك البلدان لتحقيق هدف الوصول إلى البحر، وهو ما أوقف المسعى مع الصومال وأثار مخاوف من مواجهة مسلحة مع إريتريا، كما عزز المخاوف الإقليمية والدولية بشأن نزعة توسعية محتملة لإثيوبيا على حساب أراضي جيرانها.

بالتالي، يبقى تحقيق الوصول السيادي إلى البحر تحديًا استراتيجيًا معقدًا، يتطلب موازنة دقيقة بين الطموحات الوطنية والقيود الدولية والقانونية والإقليمية، مع إدراك المخاطر العالية لأي تحرك أحادي الجانب قد يؤدي إلى تصعيد الصراعات الإقليمية.

الهوامش

- Biruk terrefe, Ethiopia's res sea politica: corridors, ports, and security in the horn of africa, rift valey instutute, XCEPT (cross- border conflict evidence/ poliy/trends). .march 2025, p 20
- Biruk terrefe, Ethiopia's res sea politica: corridors, ports, and security in the horn of africa, rift valey instutute, XCEPT (cross- border conflict evidence/ poliy/trends). .march 2025, p 7
- Yared Seyoum, Ex-Somaliland Leader Tells What Went Wrong With Ethiopia's Sea Access .Birrmetrics, September 6, 2025https://birrmetrics.com/ex-somaliland-leader-tells-what-went-wrong-with-ethiopias-sea-access-deal/
- 4Aditya Sarkar Two-Level Game or . the Primacy of Domestic Politics? Ethiopia's Regional Foreign Policy .after 2018 . p10,22
- 5Aditya Sarkar Two-Level Game or . the Primacy of Domestic Politics? Ethiopia's Regional Foreign Policy .after 2018.. p 7,9,10

- "الاستراتيجية الرئيسية للجسمين المائيين)حوض النيل والبحر الأحمر("، معهد الشؤون الخارجية (IFA)؛ أديس أبابا. أيار/ مايو .2024. ص 69.
- نفس المصدر، ص 73.
- نفس المصدر، ص 47.
- Oromia sets up its own sovereign Africa 2025/07/wealth fund, 22 , Intilligence
- Abiy's Red Sea Delusion: Oromo Voices Reject Ethiopia's War Rhetoric, The Mesob Journal, october 16, 2025. https://mesobjournal.com/post/abiy-red-sea-delusion-oromo-reject-war
- Landlocked Ethiopia Plans to Build Navy, Prime Minister Says. Horn ,diplomat, 3 June,2018
- https://www.horndiplomat. . landlocked-ethiopia-/06/com/2018 plans-to-build-navy-prime-minister- /says
- الاستراتيجية الرئيسية للجسمين المائيين، مصدر سابق. ص 64.
- الاستراتيجية الرئيسية للجسمين المائيين، مصد، سابق، ص 127.
- الاستراتيجية الرئيسية للجسمين المائيين، مصدر سابق، ص 56.
- Ismail Omer Guelleh: 'the Emiratis are deeply destabilizing for the ergion' Afric reports

س May,23

الاستراتيجية الرئيسية للجسمين المائيين، مصدر سابق. صص بين 41-45. وأيضاً الصفحات: 120 و121.

Mohammed Seid Mohammed, "Thr Red Sea Coucil (RSC): Opportunties And Threats for Ethiopia's National Security" on: Red Sea Dialouge Regional Consultative Forum on Red Sea Cooperation At the Time of Global Series Series-ll. 30the may 2024. p 47. Addiss Ababa.,Geopolitical shifts

الاستراتيجية الرئيسية للجسمين المائيين، مصدر سابق، ص 7.

الصراع الجيوسياسي على موانئ شرق إفريقيا: ميناء بربرة نموذجا للتنافس الإقليمي والدولي

حسن محمد حاجي

مقدمة :

يعد الصراع على الموانئ في منطقة شرق إفريقيا من أبرز مظاهر التنافس المحلي والإقليمي والدولي، حيث تشهد هذه المنطقة حراكاً متسارعاً من قبل القوى المختلفة للسيطرة على مواقع استراتيجية تعزز نفوذها الاقتصادي والسياسي. تأتي هذه الأهمية من الموقع الجغرافي الذي تتمتع به موانئ شرق إفريقيا، حيث تُطل على المحيط الهندي وخليج عدن، مما يجعلها نقاط عبور حيوية للتجارة الدولية، ولا سيما في ظل تطور خطوط النقل البحري التي تربط آسيا بأوروبا.

وفي هذا السياق، تبرز الموانئ في الصومال، مثل ميناء بربرة، كنموذج لصراع المصالح بين الأطراف المختلفة، التي تسعى إلى استغلال هذه المواقع لتحقيق مكاسب اقتصادية وأمنية.

الموانئ في شرق إفريقيا بين التنافس الدولي والإقليمي

تمتلك منطقة شرق إفريقيا موانئ حيوية، من بينها موانئ في الصومال، جيبوتي، تنزانيا، وكينيا، إلى جانب موانئ أصغر في السودان وإريتريا. وقد باتت هذه الموانئ محط اهتمام أطراف متعددة، تشمل قوى إقليمية مثل إثيوبيا وكينيا، ودول عربية مثل الإمارات والسعودية وقطر، فضلاً عن قوى دولية كالصين والولايات المتحدة. لكل من هذه الأطراف أهدافه الخاصة، التي تتراوح بين المصالح التجارية البحتة، مثل تأمين طرق التصدير والاستيراد، إلى المصالح السياسية والأمنية مثل تعزيز النفوذ العسكري ومكافحة القرصنة.

تلعب الموانئ في شرق إفريقيا دوراً مهماً في التنافس الإقليمي بسبب ارتباطها الوثيق بالتجارة البحرية ونقل السلع والبضائع. وتشكل هذه الموانئ منافذ حيوية للدول غير الساحلية مثل إثيوبيا، التي تعتمد بشكل كبير على الموانئ الإقليمية في الصومال وجيبوتي للوصول إلى الأسواق العالمية. لذلك، فإن التنافس بين إثيوبيا ودول المنطقة يتصاعد على النفوذ في هذه الموانئ، ما ينعكس في تدخلات مباشرة أو غير مباشرة تهدف إلى تأمين المصالح الاستراتيجية.

الإمارات وميناء بربرة : نموذج لاستراتيجية النفوذ التجاري

تأتي الإمارات في مقدمة القوى التي تحاول تعزيز نفوذها في شرق إفريقيا، من خلال الاستثمار في تطوير الموانئ والبنية التحتية. حيث تسعى الإمارات إلى السيطرة على عدد من الموانئ في المنطقة لتحسين قدرتها على التحكم في خطوط التجارة الدولية التي تمر عبر البحر الأحمر وخليج عدن. ولذلك

فإن ميناء بربرة، الواقع في صوماليلاند، يُعد نموذجاً واضحاً لهذه الاستراتيجية، حيث وقعت شركة "موانئ دبي العالمية" اتفاقية مع الحكومة المحلية لتطوير وتشغيل الميناء.

يأتي هذا الاستثمار ضمن رؤية الإمارات لتعزيز نفوذها التجاري والاقتصادي في المنطقة، وللتصدي للمنافسة من قبل قوى أخرى مثل قطر والصين. يمثل ميناء بربرة أهمية كبيرة نظراً لموقعه الاستراتيجي المطل على خليج عدن، وهو ما يجعله بديلاً محتملاً لميناء جيبوتي الذي تعتمد عليه إثيوبيا بشكل كبير. تطمح إثيوبيا إلى تعزيز علاقاتها مع صوماليلاند للاستفادة من ميناء بربرة كمخرج جديد لصادراتها، خاصة بعد التوترات السياسية التي شهدتها مع جيبوتي.

من ناحية أخرى، يُعد الاستثمار في ميناء بربرة جزءاً من استراتيجية أوسع تهدف إلى تقليل الاعتماد على موانئ تسيطر عليها قوى منافسة، مما يعكس التداخل بين المصالح الاقتصادية والسياسية في المنطقة.

إبعاد الصراع بين الوجود العسكري والتهديدات الأمنية

كما أن للمنافسة الدولية على هذه الموانئ أبعاداً أمنية وعسكرية. فالولايات المتحدة، التي تمتلك قاعدة عسكرية في جيبوتي، تسعى إلى ضمان استمرار نفوذها في منطقة القرن الإفريقي، حيث تنشط الجماعات الإرهابية مثل حركة الشباب الصومالية. في المقابل، تحاول الصين تعزيز حضورها من خلال استثمارات ضخمة في البنية التحتية، بما في ذلك الموانئ، مما يجعلها لاعباً رئيسياً في المنطقة.

وقد شهدت السنوات الأخيرة تحركاً صينياً واضحاً نحو إنشاء شبكة من الموانئ التي تساهم في مبادرة "الحزام والطريق"، وهو مشروع استراتيجي يهدف إلى ربط الصين بالأسواق العالمية عبر شبكة نقل بحرية وبرية. من جانبها، تدخل قطر في صراع النفوذ على الموانئ من خلال تقديم مساعدات مالية واستثمارات لبعض الدول في شرق إفريقيا، وخاصة في الصومال.

وتهدف قطر من خلال هذه الاستثمارات إلى تعزيز تحالفاتها الإقليمية في مواجهة نفوذ الإمارات والسعودية، ما يؤدي إلى تفاقم التوترات السياسية في المنطقة. هذه التوترات تنعكس في بعض الأحيان على استقرار الأوضاع المحلية في الدول المعنية، حيث تتدخل الأطراف المتنافسة لدعم جماعات سياسية أو عسكرية معينة، ما يخلق حالة من عدم الاستقرار.

تُظهر المنافسة على ميناء بربرة كيف يمكن أن تتحول الاستثمارات الاقتصادية إلى أداة للتنافس السياسي. على الرغم من أن هذه الاستثمارات تُسهم في تحسين البنية التحتية وتعزيز التجارة، إلا أنها قد تؤدي أيضاً إلى نشوء توترات بين الدول المتجاورة.

تطوير ميناء بربرة: مفتاح للكثير من الخلافات

فعلى سبيل المثال، أدى تطوير ميناء بربرة إلى إحداث خلافات بين جيبوتي وصوماليلاند، حيث اعتبرت جيبوتي أن هذا التطوير قد يُهدد دور ميناء جيبوتي كمركز تجاري رئيسي في المنطقة. كما أن الدعم الإماراتي لصوماليلاند أثار غضب الحكومة المركزية في مقديشو، التي تعتبر صوماليلاند جزءاً لا يتجزأ من الصومال.

ويبرز ميناء بربرة كمثال حي على تعقيدات الصراع في منطقة شرق إفريقيا، حيث تتشابك المصالح الاقتصادية والسياسية والأمنية. فهذا الميناء، الذي كان في الماضي مجرد ميناء محلي، بات اليوم في قلب المنافسة بين قوى إقليمية ودولية تسعى إلى تعزيز نفوذها في المنطقة. يجسد هذا الصراع التحديات التي تواجهها الدول الإفريقية في محاولتها للاستفادة من مواردها الاستراتيجية دون أن تصبح ساحة لتصفية حسابات القوى الخارجية.

بناءً على ما سبق، يمكن القول إن الموانئ في شرق إفريقيا ليست مجرد منشآت اقتصادية، بل هي أدوات استراتيجية تستخدمها الدول لتعزيز نفوذها في المنطقة. وتلعب هذه الموانئ دوراً محورياً في تحديد موازين القوى الإقليمية والدولية، وهو ما يجعلها محط اهتمام مستمر من قبل الأطراف الفاعلة.

ومع استمرار التنافس على هذه الموانئ، يبقى مستقبل الاستقرار في المنطقة رهناً بقدرة الدول الإفريقية على تحقيق توازن بين المصالح المحلية والإقليمية والدولية، بما يضمن استثمار هذه الموارد بشكل يعود بالفائدة على شعوبها، بدلاً من أن تصبح أدوات للصراع والتنافس بين القوى الكبرى. إن تطور الصراع على الموانئ في شرق إفريقيا يُظهر أهمية الموقع الجيوسياسي للمنطقة، حيث أصبحت محط أنظار القوى الكبرى التي تسعى إلى تعزيز سيطرتها على طرق التجارة الدولية.

التنافس على الموانئ بين السياسية والتجارة

وفي هذا السياق، يعكس ميناء بربرة بوضوح كيفية استخدام الاستثمارات الاقتصادية كوسيلة لتحقيق أهداف سياسية وأمنية. تبقى التحديات التي تواجه هذه المنطقة كبيرة، حيث يجب على الدول المعنية إيجاد طرق للتعامل مع هذه التحديات دون الانجراف في صراعات قد تؤثر سلباً على استقرارها وتنميتها.

يمثل التنافس على الموانئ في شرق إفريقيا تحدياً معقداً يعكس تشابك العوامل الاقتصادية والأمنية والجيوسياسية. وتتمتع هذه المنطقة بموقع محوري يربط قارات آسيا وأوروبا وإفريقيا عبر المحيط الهندي وخليج عدن والبحر الأحمر، مما يجعل الموانئ الإقليمية مثل بربرة نقاطاً استراتيجية للصادرات والواردات على الصعيد العالمي.

مع تعاظم أهمية النقل البحري في التجارة الدولية، تتسابق القوى العالمية والإقليمية لتعزيز حضورها في هذه المنطقة من خلال مشاريع البنية التحتية، عقود التشغيل، والاستثمارات اللوجستية. وفي واقع الأمر فإن الصراع على الموانئ في شرق إفريقيا يبرز كنموذج مركّب يمتزج فيه النفوذ السياسي بالتنافس الاقتصادي.

إلى جانب المنافسة التقليدية بين الدول المجاورة مثل إثيوبيا وكينيا، نرى اليوم قوى عالمية تتدخل بطرق غير تقليدية، سواء من خلال عقود استثمار طويلة الأجل أو تقديم مساعدات تنموية مشروطة. هذه الديناميات تجعل من السيطرة على الموانئ جزءاً من لعبة أكبر تتعلق بإعادة تشكيل موازين القوى في المنطقة.

دور إثيوبيا في التنافس على الموانئ

وعلى الصعيد الإقليمي، تلعب إثيوبيا دوراً مهماً في التنافس على الموانئ، نظراً لأنها دولة غير ساحلية تعتمد بشكل رئيسي على الموانئ الخارجية لتأمين تجارتها الخارجية. وبعد سنوات من الاعتماد شبه الكامل على ميناء جيبوتي، تسعى إثيوبيا إلى تنويع خياراتها من خلال تعزيز تعاونها مع صوماليلاند لتأمين استخدام ميناء بربرة.

ويُمكن لهذا التوجه أن يحد من اعتماد إثيوبيا على جيبوتي، وهو ما يثير حساسية في العلاقات بين البلدين. في الوقت نفسه، تعتبر كينيا أن تطوير موانئها، مثل ميناء لامو، ضرورة استراتيجية للتفوق على منافسيها في المنطقة، وخلق ممرات جديدة للربط بين شرق إفريقيا والأسواق العالمية.

الصين والولايات المتحدة صراع ناعم على النفوذ البحري

الصين، على سبيل المثال، تعتمد سياسة "القوة الناعمة" عبر تقديم استثمارات هائلة في البنية التحتية، تشمل إنشاء وتطوير موانئ، سكك حديد، ومجمعات لوجستية. تمثل هذه الاستثمارات جزءاً من مشروع "الحزام والطريق" الذي يهدف إلى تسهيل وصول الصين إلى الأسواق الدولية وتأمين طرق إمداد مستقرة.

في المقابل، تسعى الولايات المتحدة إلى تعزيز وجودها العسكري والدبلوماسي في المنطقة، للحفاظ على نفوذها في ظل تنامي التأثير الصيني والروسي. يبرز هذا التنافس بوضوح في جيبوتي، حيث تمتلك كل من الصين والولايات المتحدة قواعد عسكرية قريبة من بعضها.

الإمارات والسعودية كذلك جزء من هذا المشهد المعقد. تدرك الإمارات الأهمية الاستراتيجية لموانئ شرق إفريقيا في سياق حماية خطوط تجارتها البحرية، خاصة أنها تعتمد على موانئ خليجية مرتبطة بهذه الطرق البحرية لنقل النفط والسلع. لذلك، لم يكن الاستثمار الإماراتي في ميناء بربرة محض صدفة، بل جزءاً من رؤية استراتيجية أوسع لتعزيز موقعها كلاعب رئيسي في التجارة البحرية بالمنطقة.

الإمارات وقطر: صراع خليجي مفتوح في الصومال

من جهة أخرى، تجد قطر نفسها في سباق مع الإمارات على النفوذ السياسي والاقتصادي في الصومال، ما يخلق حالة من الاستقطاب السياسي داخل الدولة الصومالية نفسها، ويؤدي إلى تدخلات خارجية متزايدة. الأهمية الاستراتيجية لميناء بربرة تتجاوز كونه منفذاً اقتصادياً، إذ إن موقعه في منطقة صوماليلاند يمنحه بعداً سياسياً معقداً.

صوماليلاند، التي أعلنت استقلالها من جانب واحد عن الصومال في 1991، لا تحظى باعتراف دولي كامل، لكن موقعها الجغرافي يمنحها فرصة لتقديم نفسها كشريك بديل ومستقل. ويأتي دعم الإمارات لصوماليلاند ضمن إطار تعزيز التحالفات في مناطق تعاني فراغات سياسية أو نزاعات داخلية، وهو ما أثار امتعاض الحكومة المركزية في مقديشو، التي تعتبر هذه الاستثمارات تدخلاً غير شرعي في شؤونها الداخلية.

رهان استراتيجي ومصدر توتر إقليمي

في السياق الأوسع، يمثل ميناء بربرة جزءاً من تحول أكبر في سياسات الملاحة البحرية بالمنطقة، حيث تسعى الدول إلى خلق بدائل لمراكز النفوذ التقليدية مثل جيبوتي. وقد يُحدث هذا التحول أثراً عميقاً على خريطة النقل البحري، حيث تصبح موانئ جديدة مراكز لنقل البضائع وربط الأسواق، مما قد يعيد توزيع عوائد التجارة الإقليمية.

علاوة على ذلك، يُعد ميناء بربرة محوراً مهماً ضمن المنافسة على خطوط الطاقة الدولية، خاصة في ظل التوجه نحو إيجاد طرق آمنة ومستدامة لنقل النفط والغاز. وتشهد المنطقة المحيطة بخليج عدن والبحر الأحمر توتراً مستمراً بسبب تهديدات القرصنة، وتدخلات الجماعات المسلحة، ما يجعل السيطرة على الموانئ أولوية قصوى للدول الطامحة إلى حماية مصالحها التجارية.

ومن هنا، يأتي الاستثمار في الموانئ متزامناً مع تعزيز الإجراءات الأمنية، وتوقيع اتفاقيات دفاعية، مثل تلك التي تبرمها دول خليجية وأوروبية مع دول المنطقة.

فرص النجاح وتحديات الوضع الاقتصادي

والواقع أن الصراع على الموانئ في شرق إفريقيا لا ينحصر في الجانب الاقتصادي، بل يتجلى أيضاً في الأبعاد الأمنية. فالمنطقة تشهد نشاطاً مكثفاً للجماعات المسلحة، مثل حركة الشباب في الصومال، التي تهدد الاستقرار الداخلي وحركة الملاحة البحرية. ونتيجة لذلك، تجد دول المنطقة نفسها مضطرة إلى تعزيز التعاون الأمني مع القوى الدولية لحماية موانئها وخطوطها التجارية. هذا التعاون الأمني يحمل أبعاداً سياسية أيضاً، حيث تستخدم بعض الدول هذه الترتيبات لتعزيز شرعيتها أو توجيه رسائل إلى خصومها.

مستقبل الصراع في المنطقة

ختاماً، يمكن القول إن التنافس على الموانئ في شرق إفريقيا يعكس ديناميات معقدة تتداخل فيها العوامل الاقتصادية، السياسية، والأمنية. وميناء بربرة يشكل نموذجاً حياً لهذا التنافس المتعدد الأبعاد، حيث يجسد الصراع بين مصالح إقليمية ودولية متشابكة. مع استمرار هذا التنافس، يبقى التحدي الأكبر أمام دول المنطقة هو تحقيق توازن بين الاستفادة من الاستثمارات الأجنبية والحفاظ على استقلالية القرار السياسي.

وفي ظل هذا المشهد المتغير، يتعين على الدول الإفريقية تطوير استراتيجيات ذكية تستطيع من خلالها تعزيز تنميتها الاقتصادية دون أن تصبح رهينة للمصالح الأجنبية

المصادر

1. تقرير عن موانئ شرق إفريقيا https://saxafimedia.com

2. تحليل الصفقة بين ميناء بربرة ودولة الإمارات العربية المتحدة. https://theowp.org

3. تقرير مجموعة GBS حول تطوير موانئ شرق إفريقيا https://www.gbsafrica.co.uk

4. موانئ إفريقيا والتنافس الجيوسياسي https://www.kas.de

5. تحليل لدور إثيوبيا في التحول نحو ميناء بربرية. https://www.daljir.com

الاعتراف الإسرائيلي الذي هزّ البحر الأحمر: أرض الصومال وعقدة البحر الأحمر

ادريس آيات

في الأمس، سُجّل تحوّل سياسي لافت بإعلان إسرائيل اعترافها بما يُسمّى «جمهورية أرض الصومال»، لتكون بذلك أوّل دولة تُقدِم على هذه الخطوة. جاء الإعلان في توقيت مدروس، عبر مؤتمر عُقد بتقنية الاتصال المرئي، جمع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو برئيس أرض الصومال عبد الرحمن محمد عبد الله، وبمشاركة وزير الخارجية الإسرائيلي جدعون ساعر. جرى اللقاء بتوقيع إعلان مشترك ينصّ على الاعتراف المتبادل وإقامة علاقات دبلوماسية كاملة.

تضمّن الإعلان أيضًا إجراءات عملية مباشرة، في مقدّمتها الشروع في تعيين السفراء، وفتح سفارتين، إحداهما في القدس والأخرى في هرجيسا، عاصمة أرض الصومال. بهذا الانتقال، خرج الاعتراف من نطاق الإشارة السياسية إلى حيّز الترتيب الدبلوماسي الفعلي. وفي هذا السياق، أشار نتنياهو إلى أنّ الخطوة جاءت «بروح اتفاقيات إبراهيم»، في تعبير يعكس إدراج أرض الصومال ضمن مسار تطبيع إقليمي آخذ في الاتساع، ويُدار خارج الإطار العربي التقليدي.

وعلى مستوى المضمون العملي، قُدِّم الاعتراف بوصفه مدخلًا لشراكات متعددة القطاعات. التركيز الأوّلي، كما أُعلن، سيتجه نحو مجالات الزراعة، وتكنولوجيا الرعاية الصحية، والتنمية الاقتصادية، إلى جانب التعاون في ملف مكافحة الإرهاب. هذه العناوين، بما تحمله من بعد تنموي وأمني، تُظهر توجّهًا لتأسيس حضور إسرائيلي ممتدّ في فضاء القرن الأفريقي، عبر الاقتصاد والأمن، وضمن غطاء دبلوماسي مكتمل، تتجاوز آثاره اللحظة الراهنة إلى ترتيبات أبعد مدى.

إرهاصات الاعتراف الإسرائيلي بأرض الصومال

قبل خطوة الاعتراف الإسرائيلي بأرض الصومال، كان المشهد السياسي الأميركي قد شهد تحوّلًا لافتًا في النبرة والخطاب. ففي الأسابيع والأشهر الأخيرة، تصاعدت لهجة الرئيس الأميركي دونالد ترامب تجاه النائبة إلهان عمر، وتجاه الجالية الصومالية في ولاية مينيسوتا، وخلال تجمعات انتخابية، استخدم ترامب توصيفات قاسية بحق بعض أفراد الجالية الصومالية، وذهب إلى حدّ اتهامهم بجلب الجريمة ورفض الاندماج، ثم توسّع في خطابه ليطرح مزاعم خطيرة عن وجود صوماليين في الولاية يموّلون حركة الشباب الإرهابية، من دون أن يسند ذلك إلى أي أدلّة معلنة. وفي السياق ذاته، وجّه هجومًا مباشرًا إلى النائبة إلهان عمر، متهمًا إياها بتهديد الكونغرس، وبأنّها لا تكنّ ولاءً للولايات المتحدة، ومشيرًا إلى أنّ وجودها في المؤسسة التشريعية يمثّل خطرًا على الأمن القومي.

قرأ العديد من المراقبين هذا التصعيد ضمن سياق انتخابي داخلي واضح، حيث جرى توظيف ملف الهجرة والجاليات المسلمة لاستنهاض القاعدة المحافظة، وإعادة إنتاج خطاب الخوف والتهديد. غير أنّ هذا المشهد الداخلي لا يمكن فصله عما يجري في الخارج. فثمّة ما يشير، بوضوح متزايد، إلى وجود استهداف مقصود للصومال الفدرالية بوصفها دولة. لا يتجلّى هذا الاستهداف فقط في الخطاب، إنما يتجاوزه إلى محاولات متراكمة لشيطنة الصومال، وتقديمها للرأي العام الأميركي، ومن خلفه الرأي العام الغربي، بوصفها كيانًا ميؤوسًا منه، عاجزًا عن النهوض أو الشراكة. في هذا السياق، يصبح التمهيد النفسي والسياسي لقبول فكرة الاعتراف بأرض الصومال أكثر سلاسة، إذ يجري تقديمها كبديل "واقعي" عن دولة يُراد ترسيخ صورتها كعبء دائم.

الدور الإماراتي في تسهيل الاعتراف

يبدو استهداف الصومال، في هذا التوقيت تحديدًا، متصلًا بسياقٍ سياسي أوسع يتجاوز الحدث المباشر. فمقديشو، خلال الأشهر الماضية، أظهرت قدرًا من العناد السياسي تجاه الولايات المتحدة وإسرائيل، وهو ما تجلّى بوضوح حين صرّح رئيس الوزراء الصومالي، إبّان حرب الإبادة، بأنّ حركة حماس ليست تنظيمًا إرهابيًا، بل حركة مقاومة. من المعلوم أنّ هذا التصريح، لا يُنظر إليه في الحسابات الإسرائيلية والأميركية، كاختلاف سياسي عابر، إنما كخروج عن السقف المرسوم، وخطاب من الصعب التغاضي عنه في لحظة إقليمية شديدة الحساسية. غير أنّ هذا البعد، على أهميته، لا يكفي وحده لفهم الصورة كاملة. فالمشاريع الإسرائيلية والأميركية في المنطقة ترتبط، في عمقها، بالبحر الأحمر، وبإعادة ترتيب موازين القوة على ضفتيه، وبإضعاف الدول العربية والإسلامية المطلة عليه، كلٌّ وفق موقعه وحساسيته. وبذا يتحول البحر الأحمر إلى فضاء استراتيجي تتقاطع فيه الحسابات الأمنية والاقتصادية والسياسية.

في هذا الإطار، يمكن ملاحظة أنّ جميع الدول المطلة على البحر الأحمر، من دون استثناء، تتعرّض لضغوط متعدّدة الأشكال. في بعض الحالات يجري العمل على إضعاف الدولة ومؤسساتها، وفي حالات أخرى يُفتح الباب أمام سيناريوهات التفكك والانقسام. وإلى جانب ذلك، ثمّة فئة ثالثة من الدول لا يُدفع بها حاليًا نحو التقسيم، لكنها تُوضع أمام مسار تطبيع خاص، لا يشبه تجربة السودان، بل يتّخذ طابعًا أعمق، يقوم على نقل زمام القرار السياسي والأمني إلى تل أبيب ويستهدفون في ذلك إريتريا والسعودية. هذه ترتيبات إسرائيلية واضحة المعالم، وقد تواجه مقاومة أو محاولات تعطيل من بعض الدول، غير أنّ كلفة الخروج عنها غالبًا ما تكون موجات متتالية من زعزعة الاستقرار الداخلي.

من هنا، يصبح الاعتراف الإسرائيلي بأرض الصومال خطوة تمهيدية، لا هدفًا نهائيًا بحد ذاته. فالاعتراف الإسرائيلي، في هذا السياق، يبدو أقرب إلى مقدّمة للاعتراف الأميركي بمدينة هرجيسا، بوصفه الاعتراف الحاسم القادر على نقل الملف إلى مرحلة جديدة.

وتتقاطع هذه المسارات مع ما يجري في حضرموت والمهرة في اليمن، باعتبارهما منطقتين مطلّتين على البحر الأحمر وعلى مضيق باب المندب ذي الأهمية الاستراتيجية العالية. كما تتقاطع، بالقدر نفسه، مع الحرب الدائرة في السودان، وهو دولة أخرى مطلّة على البحر الأحمر فقد أكدّ العديد من التقارير الاستخباراتية من مصادر مفتوحة أن السلاح ينقل من أرض الصومال إلى ميليشيا الدعم السريع. ومن الصعب، في هذا السياق، تجاهل التساؤل حول قدرة الولايات المتحدة على وضع حدّ لتجاوزات محمد حمدان دقلو، لولا وجود ضغوط إسرائيلية وحلفية تدفع واشنطن إلى الاكتفاء بإظهار العجز، ومن ثمّ التهرّب من أي التزام فعلي.

والخيط الذي يربط بين هذه الساحات كلّها هو دولة الإمارات العربية المتحدة. حضورها في اليمن والسودان بات معلومًا، لكنّ ما لا يحظى بالقدر نفسه من الانتباه هو عمق علاقتها بأرض الصومال. فأرض الصومال، التي أعلنت انفصالها من طرف واحد عام 1991، تعيش عمليًا حالة استقلال فعلي، وتتمتّع بدرجة من الاستقرار مقارنة بدول القرن الأفريقي، مع تداول للسلطة عبر انتخابات، وتعاقب ست رؤساء حتى الآن بآليات وُصفت بالنزيهة. ومع ذلك، لم تحظَ باعتراف دولي رسمي، باستثناء دعم إماراتي واضح، وإن ظلّ هذا الدعم خارج الإطار القانوني الصريح.

تعزّز هذا الدور منذ دخول الإمارات العربية المتحدة إلى أرض الصومال عبر شركة موانئ دبي العالمية، التي تولّت إدارة وتطوير ميناء بربرة الاستراتيجي، وحوّلته إلى أحد المرافئ المحورية في القرن الأفريقي، ويوفّر اليوم فرص عمل لقرابة ثلثي الشباب العاملين في الميناء. وفي السياق نفسه، أصدرت أرض الصومال جواز سفر خاصًا بها، من دون أن يحظى باعتراف دولي، غير أنّ حامليه يستطيعون السفر به فعليًا إلى وجهة واحدة، هي إمارة دبي، في دلالة سياسية واقتصادية يصعب تجاهلها.

وعلى امتداد السنوات الماضية، كانت النجاحات والإخفاقات الدبلوماسية التي مرّت بها أرض الصومال مدعومة، بدرجات متفاوتة، من أبو ظبي. جاءت مذكرة التفاهم التي وُقّعت مطلع عام 2024 بين أرض الصومال وإثيوبيا، والقاضية بتأجير ميناء بربرة مقابل اعتراف محتمل بهرغيسا، ضمن هذا السياق، وأُديرت بوساطة إماراتية واضحة. تعثّر المشروع بفعل الرفض الصومالي، وبالتنسيق مع مصر ودول أخرى سعت إلى وأده. في المقابل، لعبت تركيا دورًا دبلوماسيًا محوريًا في تثبيت وحدة الصومال، وهي اليوم الحليف الأكبر لمقديشو، والدولة الأفريقية الوحيدة التي تحتضن أكبر قاعدة عسكرية تركية على أراضيها. انطلاقًا من هذه المعطيات، لا يبدو الاعتراف الإسرائيلي الأخير خطوة معزولة، لكنه ضمن حلقة مسار صِيغ بعناية. وغالب الظنّ أنّ الاعتراف الأميركي آتٍ في مرحلة لاحقة، إذ إنّ الاعتراف الإسرائيلي، في الحسابات الجيوسياسية، يظلّ محدود الأثر ما لم يترافق مع موقف مماثل من واشنطن، صاحبة الكلمة الفصل في إعادة رسم خرائط النفوذ في القرن الأفريقي والبحر الأحمر.

الصورة الكبيرة للاعتراف بأرض الصومال

ولمن يفضّلون النظر إلى المشهد من زاويته الجيوسياسية الأوسع، يصبح من الضروري التوقّف عند تركيا بوصفها الفاعل الأكثر ثباتًا في معادلة الصومال. تُعدّ أنقرة اليوم الحليف الأبرز لمقديشو، وتنطلق من موقف واضح يعتبر الصومال دولة واحدة، ويرفض الاعتراف بأرض الصومال، ويضع مسألة الوحدة في أفقٍ مفتوح مهما طال الزمن. في هذا الإطار، فإنّ انفصال إقليم من أقاليم الصومال، حتى وإن كان قائمًا كواقع عملي على الأرض، يُقرأ بوصفه إضعافًا مباشرًا لحليفٍ استراتيجي لتركيا. هذا المعنى تحديدًا يفسّر موقع الخطوة الإسرائيلية في هذا الملف.

لا تتوقّف الصورة عند القرن الأفريقي. امتداداتها تظهر بوضوح في سوريا، حيث ترى إسرائيل أنّ التوغّل التركي المتزايد خلال الفترة الأخيرة يقترب من حدود تمسّ أمنها القومي، خصوصًا إذا استقرّ هذا الحضور وتحوّل إلى تمركز طويل الأمد. يقدّم هذا القلق الإسرائيلي مفتاحًا لفهم التحالفات التي نسجتها تل أبيب مع اليونان وقبرص في شرق المتوسط. وفي السياق نفسه، يندرج الاعتراف بأرض الصومال بوصفه رسالة موازية، تستهدف حليفًا آخر لتركيا، ولكن هذه المرّة في فضاء القرن الأفريقي.

على نحوٍ مُماثل، تحضر إثيوبيا ضمن هذه اللوحة، بوصفها طرفًا لا يمكن تجاهله. فهي أكبر دولة حبيسة في القرن الأفريقي، وتبحث منذ سنوات عن منفذ بحري يعيد تشكيل موقعها الإقليمي. كان ميناء بربرة في أرض الصومال أحد الخيارات المطروحة، كما كان ميناء عَصَب في إريتريا حاضرًا كخيار بديل على البحر الأحمر. تفسّر هذه الرغبة حدّة التوتّرات الأخيرة، والتكهّنات المتزايدة حول احتمالات الصدام بين أديس أبابا وأسمرة، في سياق اصطفافات جديدة دخلت فيها إريتريا إلى جانب مصر والصومال. وتأتي زيارة الرئيس الإريتري أسياس أفورقي الأخيرة إلى المملكة العربية السعودية ضمن هذا الإطار، باعتبار السعودية دولة مطلّة على البحر الأحمر وذات حضور متنامٍ في ترتيباته الإقليمية.

ومن هنا، تظهر مصر بوصفها طرفًا مركزيًا آخر في هذه المعادلة. فالقاهرة، بحكم إشرافها على قناة السويس وكونها دولة مطلّة على البحر الأحمر، تنظر بقلق إلى أي تمدّد إثيوبي أو إسرائيلي نحو هذا الفضاء، وتتعامل معه كمسألة تمسّ أمنها القومي مباشرة، سواء على مستوى الملاحة أو على مستوى موازين النفوذ.

إذن، الخلاصة أنّ ما يجري يعكس وجود مشروع إسرائيلي واضح المعالم في البحر الأحمر والقرن الأفريقي، يقابله مشروع تركي لا يقلّ وضوحًا في أهدافه واتجاهاته بجانب حلفائها. في المقابل، تبدو دول القرن الأفريقي نفسها بلا مشروع جامع، كما يغيب مشروع عربي متماسك قادر على صياغة موقف موحّد، فيما تتحرّك بعض الأطراف العربية خارج هذا الإطار، وبما يتعارض مع مصالح الإقليم ككل.

كاتب

إلغاء الصومال اتفاقاته مع الإمارات : هل تتمايل شبكة النفوذ الإماراتية في القرن الأفريقي؟

شمسان التميمي

المقدّمة

شهدت السنوات الأخيرة تحوّلاً لافتاً في خريطة النفوذ الإقليمي في القرن الأفريقي وشرق أفريقيا، حيث أصبحت الموانئ وخطوط الملاحة والمناطق اللوجستية أحد أهم ميادين التنافس بين القوى الخليجية والدولية. برزت الإمارات لاعباً محورياً من خلال استثمارات ضخمة تقودها موانئ دبي العالمية (DP World)، غير أن هذا النفوذ لم يعد يتحرك في بيئة صامتة؛ إذ بدأت ترتفع كلفة هذه الشراكات سياسيًا وشعبيًا، وظهرت ردود فعل حادة في بعض الدول، كان أبرزها قرار الصومال إلغاء جميع اتفاقياته مع أبوظبي.

في هذا السياق، تبدو تنزانيا وكينيا وجيبوتي ساحات اختبار حقيقية لمستقبل النموذج الإماراتي القائم على عقود امتياز طويلة الأمد في الموانئ، وما يرتبط بها من نفوذ اقتصادي وأمني. فتنزانيا تواجه ضغطاً داخلياً متصاعداً بسبب صفقتها مع موانئ دبي، وكينيا تنخرط في شراكات اقتصادية متوسعة مع الإمارات إلى جانب علاقتها الوطيدة بإسرائيل، بينما تتحرك جيبوتي بين أبوظبي والرياض لتعيد توزيع أوراق النفوذ في البحر الأحمر. هنا يبرز السؤال: هل تتمايل شبكة النفوذ الإماراتية في المنطقة، أم أنها ببساطة تُعاد صياغتها وفق قواعد جديدة؟

أولاً: الصومال... إلغاء شامل ورسالة سيادية حادة

قرار الحكومة الصومالية بإلغاء جميع الاتفاقيات الموقعة مع الإمارات، بما في ذلك اتفاقيات الموانئ والتعاون الأمني والدفاعي، يمثّل نقطة تحول حادة في علاقة مقديشو بأبوظبي وفي نموذج النفوذ الإماراتي في القرن الأفريقي عمومًا، فقد شمل الإلغاء عقوداً مرتبطة بموانئ استراتيجية مثل بربرة وبوساسو وكيسمايو، إلى جانب ترتيبات أمنية وعسكرية حساسة، ما يعني أن الصومال لم يكتفِ بإعادة التفاوض على الشروط، بل اتخذ خيار القطيعة الكاملة.

كما شكّل ما كشفت عنه التحقيقات الصومالية بشأن تهريب رئيس المجلس الانتقالي الجنوبي، عيدروس الزُبيدي، عبر الأراضي الصومالية في طريقه إلى الإمارات، عاملًا حاسمًا في تصعيد التوتر بين الجانبين. فقد اعتبرت مقديشو استخدام المطارات والمجال الجوي الصومالي، دون تنسيق رسمي ومعرفة السلطات المختصة، انتهاكًا صارخًا لسيادة الدولة وتدخّلًا مباشرًا في شؤونها الداخلية، الأمر الذي عزّز قناعة الحكومة الصومالية بأن استمرار العمل بالاتفاقيات الأمنية والدفاعية والاقتصادية مع أبوظبي لم يعد ممكنًا، ودفعها إلى اتخاذ قرار إلغائها بشكل شامل. بررت مقديشو هذه الخطوة بأن الممارسات المرتبطة بهذه الاتفاقيات

تمسّ السيادة والوحدة الوطنية والاستقلال السياسي للصومال. هذا التوصيف لا يعبّر عن خلاف تقني حول نسب أرباح أو مدة امتياز فحسب، بل يرتقي إلى مستوى اتهام سياسي ضمني بأن الترتيبات مع الإمارات تجاوزت حدود "الشراكة الاقتصادية" إلى محاولة لصناعة نفوذ موازٍ داخل بنية الدولة. والأهم من ذلك أن هذا الاتهام صدر علنًا، ما أعطى القرار بعداً رمزيًا يتجاوز الصومال إلى دول أفريقية أخرى تراقب المشهد بدقة.

من الناحية التحليلية، يحمل القرار الصومالي رسالتين رئيسيتين:

1. تأكيد احتكار الحكومة الفيدرالية لسلطة التعاقد الخارجي، ورفض صفقات تعقدها أقاليم أو سلطات محلية مع جهات خارجية دون موافقة المركز.
2. رفع سقف الموقف السيادي من مجرد طلب تحسين الشروط الاقتصادية إلى إعادة تعريف ما هو مقبول وغير مقبول من نفوذ خارجي في الأصول الاستراتيجية.

بهذا، تحوّل الصومال إلى نموذج "مقاومة سيادية" في وجه عقود الموانئ التي تُنظر إليها بوصفها بوابة لنفوذ سياسي وأمني، لا مجرد استثمار تجاري.

ثانياً: تنزانيا... صفقة موانئ دبي بين الوعود التنموية وضغوط الشارع

في تنزانيا، تتجسّد تعقيدات هذا النموذج في الاتفاقية المثيرة للجدل بين الحكومة وشركة موانئ دبي العالمية، التي تمنح الأخيرة امتيازًا طويل الأمد (نحو 30 عاماً) لإدارة وتشغيل جزء مهم من ميناء دار السلام، مع التزام استثماري يقدّر بحوالي 250$ مليون وتحسينات موعودة في كفاءة التشغيل والعوائد. من الناحية الرسمية، تقدم الحكومة الاتفاق باعتباره فرصة لتحديث البنية التحتية وزيادة حصيلة الدولة من الرسوم الميناءية وتسريع حركة البضائع. لكن في الشارع التنزاني، تبدو الصورة مقلقة بشأن عوائد الدولة. فقد اندلعت موجات من الاعتراض الشعبي، واعتُبر منح إدارة أحد أهم الأصول الوطنية لشركة أجنبية نوعاً من "بيع الميناء" والتفريط بالسيادة. رافق ذلك اعتقال ناشطين، وتنظيم احتجاجات، وتقديم دعاوى قضائية للطعن في الاتفاق، قبل أن ترفضها المحكمة العليا وتسمح باستمرار تنفيذه.

جوهر الاعتراض الشعبي يدور حول ثلاثة هواجس رئيسية:

- طول مدة الامتياز، وما يرتبط بها من شعور بأن الدولة "تربط" مرفقاً حيوياً بعقد يصعب تعديله مستقبلاً.
- غموض تفاصيل تقاسم الأرباح والالتزامات، وغياب شفافية كافية في عرض الشروط أمام الرأي العام، ما غذّى الشكوك حول عدالة الصفقة.
- التخوّف من تحوّل موانئ دبي إلى لاعب يتحكم فعلياً في شريان تجاري حيوي، بما يمنح الإمارات نفوذاً غير مباشر على القرار الاقتصادي واللوجستي في البلاد.

هنا تتكشف معضلة مركزية: حتى وإن حققت الاتفاقيات مكاسب مادية ملموسة، فإن الكلفة السياسية على الحكومات

قد تكون عالية إذا لم تُدار بقدر كافٍ من الشفافية ومراعاة الحساسية السيادية. بالنسبة للإمارات، تعني تجربة تنزانيا أن أي توسّع جديد في هذا البلد أو بلدان مشابهة سيواجه تلقائياً تدقيقاً شعبياً أكثر حدّة، وأن "معادلة الربح" يجب أن تشمل ثمن الشرعية المجتمعية، لا الأرقام المالية فقط.

ثالثاً: كينيا... عندما تتقاطع مصالح أبوظبي وتل أبيب في نيروبي

على خلاف الصومال وتنزانيا، تقدّم كينيا نموذجاً لشراكة مع الإمارات تتجه نحو مزيد من التعمّق لا التراجع. فقد أصبحت أبوظبي أحد أهم الشركاء التجاريين لنيروبي؛ فهي الشريك التجاري الأول لكينيا في منطقة الخليج، والثالث عالمياً بحجم تبادل بلغ نحو 3.4$ مليار في 2023. وقد تُوّج هذا التقارب بتوقيع اتفاقية شراكة اقتصادية شاملة(CEPA) في يناير 2025، تهدف إلى خفض الرسوم الجمركية على غالبية السلع المتبادلة، وتوسيع التعاون في الخدمات والتمويل واللوجستيات والطاقة المتجددة. إلى جانب ذلك، تعمل شركات إماراتية - من ضمنها موانئ دبي - في تطوير الموانئ والمراكز اللوجستية في مومباسا ونيروبي، بما يعزز موقع كينيا كبوابة تجارية لشرق أفريقيا ومنصة لانطلاق الاستثمارات الخليجية نحو الداخل الأفريقي. وفي الخلفية، تستفيد كينيا من منافسة ضمنية بين الإمارات ودول أخرى للحصول على أفضل الشروط، ما يمنحها هامش مناورة أوسع مقارنة بدول أضعف مؤسسياً.

في المقابل، تحتفظ نيروبي بعلاقات وثيقة مع إسرائيل في ملفين أساسيين: الأمن والتكنولوجيا. التعاون يشمل مجالات التدريب الأمني، والزراعة المتقدمة، وإدارة المياه والطاقة. هذا التوازي يجعل كينيا نقطة تلاقي بين نفوذ إماراتي-خليجي قائم على المال واللوجستيات، ونفوذ إسرائيلي تقني-أمني يتغلغل عبر بوابة التنمية. واللافت أن هذه التركيبة المعقدة لم تفرز حتى الآن احتجاجات شعبية واسعة ضد الإمارات أو إسرائيل كما هو الحال في تنزانيا. ويعود ذلك إلى براغماتية سياسية لدى النخبة الحاكمة، تنظر إلى هذه الشراكات كرافعة للنمو والوظائف، وخطاب رسمي يربط بوضوح بين الاتفاقيات والاستثمار في البنية التحتية والقطاع الخاص، ومعارضة سياسية لا تضع ملف الموانئ والاتفاقيات الاقتصادية في قلب أجندتها بالحدة نفسها. وبالتالي لا يمكن النظر إلى النفوذ الإماراتي كعامل موحد التأثير في كل الدول؛ فقبوله أو رفضه يرتبط بالبنية السياسية الداخلية، ودرجة ثقة المواطنين بحكوماتهم، ومستوى الشفافية في إدارة الموارد الاستراتيجية.

رابعاً: جيبوتي... خروج إماراتي وصعود سعودي في بوابة البحر الأحمر

جيبوتي، الواقعة على بوابة باب المندب، كانت لسنوات إحدى أهم ركائز الحضور الإماراتي عبر امتياز موانئ دبي لإدارة ميناء دورالیه للحاويات. لكن نزاعاً قانونياً طويلاً بين الطرفين انتهى في 2025 بحكم لصالح الحكومة الجيبوتية، يكرّس سيطرتها على الميناء عبر شركة وطنية (SGTD) من دون

التـزام بإعـادة الامتيـاز للإمـارات. هـذا التطـور مثّـل نهايـة حقبـة مـن الهيمنـة الإماراتيـة المباشـرة علـى أبـرز منفـذ تجـاري في جيبوتي، وفتـح البـاب واسـعاً أمـام إعـادة تشـكيل خريطـة النفـوذ الاماراتـي. فلـم يطـل الوقـت حتـى تحرّكـت السـعودية لتعزيز حضورها الاسـتثماري فـي الموانـئ والمناطـق الاقتصاديـة الخاصـة، مانحـةً شـركاتها موقعـاً متنامياً فـي البنيـة التحتيـة اللوجسـتية للـبلاد. بهـذا المعنـى، لا يعبّـر تراجـع الإمـارات فـي جيبوتـي عـن "فـراغ" فـي النفـوذ الخليجـي بقـدر مـا يعكـس إعـادة توزيـع داخـل البيـت الخليجي نفسـه؛ فالمسـاحة التـي كانـت أبوظبـي تتمتـع فيهـا بأولويـة شـبه مطلقـة باتـت اليـوم سـاحة تنافـس حـاد بيـن الريـاض وأبوظبـي، مـع مراقبـة لصيقـة مـن قـوى دوليـة أخـرى. الرسـالة الضمنيـة لـدول المنطقـة أن بإمكانهـا اسـتخدام التنافـس الخليجـي-الخليجـي لتحسـين شـروط التعاقـد واسـتقطاب اسـتثمارات بشـروط أكثـر توازنـاً.

خامساً: هل تتمايل شبكة النفوذ الإماراتية في المنطقة فعلاً؟

بالنظـر إلـى الحـالات الأربـع – الصومـال، تنزانيـا، كينيـا، جيبوتـي – تبـدو شـبكة النفـوذ الإماراتيـة فـي شـرق أفريقيـا أمـام مشـهد مركّـب، يجمـع بيـن عناصـر تراجـع وأخـرى توسّـع.

مـن جهـة التراجـع أو الاهتـزاز: فـي الصومـال، قطيعـة شـاملة مـع اتهامـات علنيـة بمسـاس السـيادة، مـا يضـرب صـورة الإمـارات كشـريك "محايـد" ويشـجع نخبـاً فـي دول أخـرى علـى طـرح أسـئلة سـيادية مشـابهة. وفـي تنزانيـا، اتفـاق مـاضٍ فـي التنفيـذ لكنـه مكلـف شـعبياً وسياسـياً للحكومـة، ويكشـف أنّ نمـوذج الامتيـازات الطويلـة غيـر الشـفافة صـار هدفـاً سـهلاً للانتقـاد والاحتجـاج. وفـي جيبوتـي، خسـرت أبوظبـي امتيـاز دوراليـه، أحـد أهـم موانـئ البحـر الأحمـر، لصالـح شـركة وطنيـة، مـع صعـود واضـح للـدور السـعودي فـي البنيـة المينائيـة.

ومـن جهـة الاسـتمرار والقـوة: فـي كينيـا، تتعمّـق الشـراكة الاقتصاديـة مـع الإمـارات عبـر اتفـاق CEPA واسـتثمارات متناميـة فـي البنيـة المينائيـة واللوجسـتية والطاقـة المتجـددة، بمـا يجعـل نيروبـي مركـز ثقـل لنفـوذ أبوظبـي فـي شـرق أفريقيـا. لكنهـا قـد تتأثـر خاصـة بعـد اتهامـات السـعودية والصومـال بـدور اماراتـي بالمسـاس بأمنهـا الوطنـي. كمـا أن الإمـارات لا تعتمـد فقـط علـى الموانـئ، بـل تمتلـك أيضـاً أدوات نفـوذ أخـرى: خدمـات ماليـة، اسـتثمارات فـي الطاقـة المتجـددة، شـركات طيـران وربـط جـوي، وتعـاون أمنـي مـع بعـض الـدول، مـا يمنحهـا قـدرة علـى إعـادة التموضـع عنـد خسـارة امتيـاز بعينـه.

الخلاصـة أن الشـبكة لا تنهـار تمامـا، ولكنهـا بالتأكيـد تتعـرّض لاهتـزازات متكـررة تجبرهـا علـى إعـادة التكيـف. ويمكـن وصـف مـا يحـدث بأنـه مرحلـة إعـادة تـوازن قسـري؛ فالضغـوط السـيادية والشـعبية، والتنافـس الخليجـي-الخليجـي، ودخـول لاعبيـن دولييـن (مثـل الصيـن وتركيـا وقطـر وقـوى غربيـة) إلـى ملـف الموانـئ واللوجسـتيات، كلّهـا عوامـل تدفـع أبوظبـي إلـى إعـادة النظـر فـي نمـط عقودهـا وحـدود نفوذهـا.

سادساً: التداعيات العملية على دول المنطقة وكيفية توظيف التنافس

من منظور دول شرق أفريقيا، لا تمثّل هذه التحولات تهديداً فقط، بل تحمل فرصة حقيقية لتعظيم المكاسب إذا ما أُحسن استغلالها. وجود أكثر من شريك خليجي ودولي في ملف الموانئ (الإمارات، السعودية، الصين، تركيا، وغيرهم) يمنح حكومات مثل الصومال وتنزانيا وكينيا وجيبوتي القدرة على:

- التفاوض على شروط أفضل، عبر مقارنة العروض وعدم الارتهان لطرف بعينه.
- رفض الاحتكارات الطويلة الأمد في الأصول الاستراتيجية أو قصرها على مدد معقولة مع بنود مراجعة دورية.
- فرض معايير أعلى للشفافية وتقاسم العوائد وحماية العمالة المحلية والبيئة.

في المقابل، أثبتت تجربتا الصومال وتنزانيا أن تغييب البرلمانات والمجتمع المدني عن مناقشة العقود الكبرى يحوّل أي صفقة - مهما كانت مغرية اقتصادياً - إلى قنبلة سياسية موقوتة. بالتالي، فإن إدارة البعد الشعبي والسيادي باتت شرطاً ملازماً لنجاح أي شراكة مع قوى خارجية.

أما بالنسبة للإمارات، فالتحدي يتمثل في الانتقال من نموذج "المال مقابل الامتيازات الطويلة والواسعة" إلى نموذج شراكة أكثر توازناً ووضوحاً، يراعي شفافية أكبر في بنود العقود وتوازن أفضل في تقاسم العوائد والمخاطر واحتراماً أوضح للحساسيات السيادية وعدم الظهور كلاعب سياسي موازٍ داخل الدول المضيفة والا ستواجه عزلة تجاريةً في المنطقة مع زيادة وعي الشعوب الأفريقية لما يجري من استغلال لمواردها الاقتصادية. وبدون هذا التحول، ستظل كل صفقة جديدة عرضة للتشكيك والاحتجاج وربما الإلغاء، كما حدث في الصومال.

خاتمة: شبكة نفوذ لا تنهار بل تُعاد صياغتها

ما بين القطيعة الصومالية، والضغوط الشعبية في تنزانيا، وخسارة امتياز دوراليه في جيبوتي، والتوسّع الاقتصادي في كينيا، والاتهامات المتزايدة بتورطها العميق في الأزمة السودانية، تبدو شبكة النفوذ الإماراتية في أفريقيا في مرحلة انتقالية حاسمة. لا يمكن اختزال المشهد في سردية تمدد بلا حدود أو في رواية تراجع شامل؛ بل هو أقرب إلى عملية إعادة صياغة تحت ضغط ثلاثة عوامل مترابطة: تصاعد الحس السيادي لدى الدول الأفريقية، تنامي وعي الشارع وقوة المجتمع المدني، واشتداد التنافس الإقليمي والدولي على الموانئ وممرات التجارة. إذا قرأت أبوظبي هذه المؤشرات جيداً وطورت نموذج شراكة أكثر توازنًا وشفافية، يمكن أن تحافظ على نفوذها الاقتصادي في المنطقة على أسس أكثر استدامة. أما إذا استمر الرهان على تدخلات يصفها البعض بالمشبوهة، وصفقات طويلة الأمد مثيرة للجدل وضعيفة الشرعية الشعبية، فقد تتحوّل الاهتزازات الحالية إلى تصدعات أعمق على المدى المتوسط.

بالنسبة لدول المنطقة، فإن "شبكة النفوذ الإماراتية" ليست قدراً محتوماً، بل جزء من مشهد تنافسي أوسع يمكن تحويله - بإدارة ذكية - من تهديد محتمل للسيادة إلى رافعة تنمية متوازنة، تزداد فيها حصة القرار الوطني وتقل فيها مساحات الارتهان لأي طرف خارجي واحد.

المراجع

[1] Somalia cancels all agreements with UAE over alleged sovereignty violations. https://www.aljazeera.com/somalia-cancels-all-/12/1/news/2026agreements-with-uae-over-alleged-.sovereignty-violations

[2] Somalia cancels UAE security, defense deals linked to key ports over sovereignty concerns. https://www.aa.com.tr/en/africa/somalia-cancels-uae-security-defense-deals-linked-to-key-ports-over-.sovereignty-concerns/3797358

[3] Somalia cancels UAE security, defense deals linked to key ports over sovereignty concerns. https://www.middleeastmonitor.com/20260112-somalia-cancels-uae-security-defense-deals-linked-to-key-ports-over-./sovereignty-concerns

[4] Somalia scraps UAE port, defence deals over sovereignty violation. https://www.somaliguardian.com/news/somalia-news/somalia-scraps-uae-port-defence-deals-over-sovereignty-./violation

[5] Somalia terminates all military, port deals with UAE after airspace breach.

التحركات الاماراتية في إثيوبيا وأثرها على سير العمليات العسكرية في السودان

محمد خليفة صديق

كشف مصادر متنوعة خلال الأيام الماضية عن حراك مريب داخل الأراضي الاثيوبية المتاخمة لحدود السودان الشرقية، ويبدو على هذه التحركات الطابع العسكري والتدريبي المتقدم لتجهيز مقاتلين غير إثيوبيين، لكن الذي يتولى مهام التدريب هم قواد في الجيش الإثيوبي، بينما التمويل من دولة الإمارات العربية المتحدة، ووجهة القوات المتدربة قد تكون هي السودان، حيث أن القوات المستهدفة للتدريب هم جنود من الدعم السريع ومرتزقة سيتم الزج بهم في آتون الحرب في السودان.

الحراك العسكري الإماراتي الإثيوبي.. محاولة للاقتراب

تفيد المصادر المطلعة أن الحراك العسكري الإماراتي في الحدود السودانية الإثيوبية شمل إنشاء معسكر عسكري ضخم بتمويل إماراتي في إقليم بني شنقول-قمز داخل الأراضي الإثيوبية، على القرب من الحدود السودانية، وقد صُمم المعسكر ليستوعب عشرة آلاف مقاتل، وقد تم إنشاء المعسكر حصراً لتأهيل قوات أجنبية وليس لتدريب الجيش الإثيوبي، حيث تشير المعلومات إلى أن المستهدف الأول بهذا البرنامج هم مجندو قوات الدعم السريع (RSF) الفارّون من جبهات القتال في السودان، إضافة إلى عناصر من جنوب السودان ومرتزقة من أمريكا اللاتينية.

وحول من يتولى مهام الإمداد والتدريب كشفت المصادر أن الجنرال الإثيوبي غيتاتشو غودينا (Getachew Gudina) هو من الإشراف الميداني المباشر على تجهيز هذا المعسكر، وتنسيق الدعم اللوجستي والعسكري مع الضباط الإماراتيين، إضافة إلى إدارة عملية إخلاء الغابات التي ينفذها الجيش الإثيوبي لتأمين الموقع وبناء منشآته، والجنرال غيتاتشو غودينا شغل من قبل منصب رئيس الاستخبارات العسكرية في الجيش الإثيوبي، كما تولى قيادة القيادة الشمالية الغربية لقوات الدفاع الوطني الإثيوبية، رُقّي إلى رتبة لواء في يناير 2022، وكان غيتاتشو رئيسًا للإدارة الرئيسية للهندسة في قوات الدفاع الوطني الإثيوبية، كما كان قائدًا للقيادة الشمالية في عام 2018. وفي عام 2017، كان أيضًا قائدًا لقوة "أغازي" الخاصة.

وأكدت المصادر أن المعدات والأسلحة المستخدمة في المعسكر، تصل إلى منطقة المعسكر عبر ميناء بربرة في صوماليلاند وميناء مومباسا في كينيا، قبل نقلها إلى العمق الإثيوبي تحت رقابة مشتركة من ضباط إماراتيين وقادة في الجيش الإثيوبي بقيادة الجنرال غودينا، وتكمن خطورة هذا المعسكر في موقعه الاستراتيجي المتاخم لولاية النيل الأزرق السودانية، بجانب إن إنشاء مركز تدريب بهذا الحجم وفي هذا المكان، وتحت قيادة شخصية عسكرية مؤثرة مثل

الجنرال غيتاتشو غودينا، يثير أسئلة حول دور إثيوبيا، وحول مدى عمق الدعم الإماراتي العسكري الذي يغذّي الصراع في السودان ويطيل أمد الحرب.

الحراك الإماراتي العسكري في المصادر الإثيوبية

موقع المنشار الاخباري الذي تحدث عن الحراك الإماراتي في الحدود السودانية الإثيوبية كشف أن مصادر إثيوبية تحدثت له عن قيام دولة الإمارات العربية المتحدة بدعم إنشاء معسكر تدريبي عسكري كبير في منطقة (منجي وريدا) الواقعة ضمن ولاية بني شنقول-قمز شمال غرب إثيوبيا، بالقرب من الحدود السودانية، ووفق هذه المصادر الإثيوبية، فقد صمم المعسكر لاستيعاب نحو 10,000 جندي في وقت واحد. وتشارك وحدات قوات الدفاع الوطني الإثيوبية (ENDF) في أعمال تجهيز الأراضي وإعداد الموقع للبنية التحتية العسكرية. وكشفت المصادر أن المعسكر ممول بالكامل من دولة الإمارات، مع إشراف ضباط إماراتيين على عمليات التفتيش والتدريب.

في جانب اللوجستيات تشير صور ومقاطع فيديو حديثة من ميناء بربرة في أرض الصومال وميناء مومباسا الكيني إلى شحنات كبيرة من المعدات والأسلحة إلى إثيوبيا، تشمل مركبات تقنية وشاحنات أسلحة متجهة نحو بني شنقول-قماز، ما يعزز مصداقية التقارير عن المعسكر الممول اماراتيا، ويهدف المعسكر لتدريب قوات غير إثيوبية، مع التركيز على مليشيا الدعم السريع، بالإضافة إلى مجندين محتملين من جنوب السودان وأمريكا اللاتينية، مثل المرتزقة الكولومبيين، حيث أكدت المصادر أن المنشأة ليست مخصصة لتدريب قوات الدفاع الوطني الإثيوبية، وتوقعت المصادر أن يبدأ تشغيل المعسكر رسميا في فبراير 2026، وفق المصادر الإثيوبية، بينما لم تؤكد السلطات الإثيوبية أو الإماراتية الخبر رسميا، إلا أن التطورات تتوافق مع أنماط التوسع العسكري الإماراتي في القرن الإفريقي.

موقع إثيوبيا من الحراك العسكري الإماراتي

تعود خلفية ما يدور إثيوبيا حاليا أن دولة الإمارات كثفت دعمها لإثيوبيا في الفترة الأخيرة وتدفعها لتبني استراتيجية سيطرة تجاه البحر الأحمر والمنطقة عموما بما يهدد بتفجير صراع الهيمنة في القرن الأفريقي، وقالت منصة "أسباب" البحثية إن استراتيجية إثيوبيا تمنح مياه النيل والبحر الأحمر موقعا محوريا في أمن وسيادة إثيوبيا وجهود استعادة موقعها كقوة مهيمنة في القرن الأفريقي، وذلك استنادا إلى منظور تاريخي حول التعاون بين الحبشة وملوك أوروبا خلال حقبة الحروب الصليبية لتنفيذ مشاريع لحجز مياه النيل عن مصر والسيطرة على التجارة في البحر الأحمر.

تركز الاستراتيجية الإثيوبية التي ظهرت بعض ملامحها أخيرا على تطوير القدرات العسكرية البحرية، وضرورة الحصول على منفذ على البحر الأحمر، وهو الدافع وراء توقيع مذكرة التفاهم مع حكومة إقليم ""أرض الصومال" الانفصالية، للحصول على قاعدة بحرية عسكرية وحق استخدام ميناء

بربـرة، حيـث تـرى أديـس أبابـا ضـرورة لتجنـب الاعتمـاد المفـرط علـى نقطـة وصـول واحـدة للتجـارة والإمـدادات الحيويـة، حيـث سـاهم الدعـم الإماراتـي فـي تجـاوز عقبـة التمويـل الأجنبـي لتنفيـذ مشـروع تطويـر ميناء بربـرة وربطـه عبـر شـبكة طـرق حديثـة مـع إثيوبيـا.

فـي ضـوء التصميـم الإثيوبـي والتمسـك بنهـج "فـرض الأمـر الواقـع"، يُرجح أن تتحـول الأزمة إلى صـراع مزمـن، وأن يتشـكل محـور مضـاد لإثيوبيـا يتكـون مـن مصـر والصومـال ودول أخـرى مثـل جيبوتـي وإريتريـا والسـودان، ممـا يفتـح بابـا لصـراع أوسـع فـي القـرن الأفريقـي، خاصـة مـع بـدء نشـر قـوات مصريـة فـي الصومـال، يفتـرض أن تكـون قـد بـدأت عملهـا فـي ينايـر 2025، فيمـا وصلـت مسـاعدات عسـكرية مصريـة بالفعـل إلـى الأراضـي الصوماليـة، وتوالـي إرسـال شـحنات دعـم عسـكري مـن القاهـرة إلـى مقديشـو، بعـد توقيـع اتفاقيـة للتعـاون العسـكري مـع مصـر فـي أغسـطس مـن العـام الماضـي، بالإضافـة لتعهـد مصـر بالمسـاهمة للمـرة الأولـى بقـوات عسـكرية فـي بعثـة الاتحـاد الأفريقـي لدعـم وتحقيـق الاسـتقرار فـي الصومـال "أوصـوم"، ولـذا تحـاول أديـس أبابـا عبـر دعـم الحـراك الإماراتـي علـى أراضيهـا أن تتحسـب لـكل السـيناريوهات المتوقعـة، وأن تعـد قـوة عسـكرية أجنبيـة أفـرادا وتمويلا للقيـام بمهـام خـارج الحـدود ضمـن اسـتراتيجية اثيوبيـا التوسـعية والطامعـة فـي التأثيـر علـى دول المنطقـة مثـل السـودان ومصـر وإرتريـا.

سـعت إثيوبيـا مـن وقـت مبكـر لإغـراء الإمـارات بالاسـتثمار فـي ميناء بربـرة بـأرض الصومـال بدلا مـن إريتريـا سـعيا لعـزل الأخيـرة، وبالفعـل جـرى الاتفـاق علـى صفقـة تتولـى بموجبهـا الإمـارات تطويـر ميناء بربـرة رغـم اعتـراض مقديشـو، وتـم بالفعـل فـي عـام 2016 توقيـع اتفاقيـة تلتـزم بموجبهـا شـركة موانـئ دبـي العالميـة بتطويـر وإدارة ميناء بربـرة لمـدة 30 عامـا مقابـل ملكيـة ٪51 مـن المشـروع، مـع منـح إثيوبيـا حصـة 19% مـن الميناء، والباقـي لحكومـة أرض الصومـال، كمـا بنـت الإمـارات طريـق سـريع يربـط ميناء بربـرة مـع مدينـة واجالي الحدوديـة بيـن أرض الصومـال وإثيوبيـا. وتزامـن ذلـك مـع انتقـال التركيـز الإماراتـي فـي اليمـن نحـو مدينـة عـدن، ممـا زاد مـن أهميـة بربـرة الأقـرب جغرافيـا مقارنـة بميناء عصـب الارتـري.

تواكـب مـع اهتمـام الإمـارات بالقـرن الأفريقـي، واسـتعدادها لتقديـم التمويـل لأديـس أبابـا، وصـول آبـي أحمـد للحكـم عـام 2018. ففـي ذات العـام قدمـت الإمـارات لإثيوبيـا 3 مليـار دولار أمريكـي، كمـا زار آبـي أحمـد أبوظبـي ليـرد لـه بـن زايـد الزيـارة بعـد شـهر واحـد، ويتفقـان علـى ترسـيخ علاقـات التعـاون والشـراكة الاسـتراتيجية بينهمـا فـي الملـف الاقتصـادي فـضلا عـن تشـاركهما فـي سياسـة مواجهـة الإسلاميين فـي المنطقـة، وبالأخـص فـي الصومـال، وعندمـا اقتربـت قـوات جبهـة تحريـر تيغـراي مـن أديـس أبابـا عـام 2021، قدمـت أبوظبـي للجيـش الإثيوبـي طائـرات مسـيرة سـاعدته فـي التصـدي للهجـوم، وشـن هجـوم مضـاد أجبـر قـوات التيغـراي علـى التراجـع.

مـن المرجـح أن تتحـول مذكـرة التفاهـم بيـن إثيوبيـا وأرض الصومـال إلـى بـؤرة لصـراع مزمـن، فشـحنات الأسـلحة الإثيوبيـة بـدأت تصـل إلـى هرجيسـا وبونتلانـد لدعـم نزعاتهمـا الانفصاليـة

في مواجهة مقديشو، ولم تنجح محاولات الوساطة التركية بين أديس أبابا ومقديشيو في تغيير مواقف أي منهما، وأبي أحمد يمضي في محاولات فرض سياسة الأمر الواقع، بينما محيطه الإقليمي متضرر من تلك السياسة، وبدأ ينسق بينيا للتصدي للطموحات الإثيوبية، كما يستمر نقل السلاح الاماراتي عبر موانيء أرض الصومال وقاعدة بوصاصو لقوات الدعم السريع، ويتوقع أن يتواصل هذا الامداد للمعسكر الاماراتي في اثيوبيا عبر ذات الطرق.

الحراك العسكري الإماراتي والآثار على الحرب في السودان

يعكس إنشاء هذا المعسكر التدريبي داخل الأراضي الإثيوبية المتاخمة للسودان استراتيجية الإمارات لتأمين مصالحها في السودان والمنطقة، عبر تأجيج الحرب ومواصلة الدعم اللوجستي لمليشيا الدعم السريع عبر الدعم بالمقاتلين المدربين تدريبا عاليا، ومواجهة منافسين إقليميين مثل تركيا وقطر وإيران، إلى جانب مواصلة دعم قوات صومالية ومليشيا الدعم السريع السودانية عبر شبكة موانئ وقواعد في أرض الصومال.

يحذر مراقبون من أن استضافة تدريبات أجنبية واسعة في منطقة بني شنقول-قماز، التي شهدت صراعات عرقية منذ 2019، قد تفاقم التوترات المحلية وتزيد من تعقيد ملف الأمن الإقليمي في الإقليم الذي يضم سد النهضة الإثيوبي، وكان جزءا من السودان حتى عام 1902م، حيث وقعت في ذلك العام معاهدة أديس أبابا بين بريطانيا (نيابة عن السودان) وإثيوبيا، مما أدى إلى تبعية الإقليم لإثيوبيا، رغم هذه التبعية القانونية، ظل الإقليم له طابع سوداني عربي مسلم وعانى من الاحتلال الإثيوبي، وشهد عدة تمردات مطالبة بالعودة إلى السودان أو الحكم الذاتي.

من المؤكد كما أشارت صور ومقاطع فيديو حديثة من مناطق مثل ميناء بربرة في أرض الصومال وميناء مومباسا الكيني إلى وصول شحنات كبيرة من المعدات والأسلحة الإماراتية إلى إثيوبيا، تشمل مركبات تقنية وشاحنات أسلحة، كما يستمر نقل السلاح الاماراتي عبر موانيء أرض الصومال وقاعدة بوصاصو، ويتوقع أن يتواصل هذا الامداد للمعسكر الاماراتي في اثيوبيا عبر ذات الطرق، والذي يرجح أنه متجهة نحو بني شنقول-قماز، مما يعزز مصداقية التقارير عن المعسكر الممول اماراتيا في المنطقة، والذي يهدف لتدريب قوات غير إثيوبية، بالتركيز على جنود من مليشيا الدعم السريع ومرتزقة سيتم الدفع بهم للحرب في السودان، ربما لفتح جبهات جديدة تضعف حراك الجيش السوداني لإنهاء سيطرة الدعم السريع على مناطق في كردفان ودارفور.

مراجع

حيدر الموسوى، قاعدة إماراتية في إثيوبيا لدعم 'الدعم السريع': تفاصيل معسكر بني شنقول الذي يستوعب 10,000 مقاتل، موقع المنشار، 15 نوفمبر 2025، الرابط: https://shorturl.at/mYozI

محمود سامي، دعم عسكري وتمويل ومآرب أخرى.. هل تطعن الإمارات مصر في أزمة سد النهضة؟ ، الجزيرة نت،2020/11/22، الرابط: https://shorturl.at/3omZL

مؤامرات الإمارات تستهدف السيطرة على القرن الأفريقي من بوابة إثيوبيا، موقع إمارات ليكس، 3 أكتوبر 2024، الرابط: https://shorturl.at/usc1k

كات

الماشاف ودبلوماسية التنمية الإسرائيلية في القرن الأفريقي: التنمية في خدمة النفوذ

إعداد: فريق العمل

عُرفت إسرائيل بالتركيز على المساعدات التنموية في أفريقيا منذ تأسيس "الوكالة الإسرائيلية للتعاون الإنمائي الدولي" في العام 1958 إعمالًا لرؤية وزيرة الخارجية جولدا مائير ورئيس الوزراء بن غوريون حينذاك وقوامها "مساعدة الدول النامية على تجاوز تحديات التنمية عبر مشاركة المعرفة والتكنولوجيات"؛ ويتزامن مع التوجه الإسرائيلي الراهن لتوطيد صلات تل أبيب مع دول القرن الأفريقي استغلال متزايد لحاجة هذه الدول لمشروعات تنموية ملحة، وجعلها رافعة لمقبولية الاستراتيجيات الإسرائيلية الراهنة والمستقبلية في المنطقة والتي يتوقع تحقيقها قفزات كبيرة. ويمكن ملاحظة أهم ملامح تحرك "الماشاف" في القرن الأفريقي على النحو التالي:

إسرائيل وأرض الصومال: دبلوماسية "التنمية من أجل الاستراتيجية العسكرية"

بادر الماشاف عقب الإعلان عن إرسال "أرض الصومال" سفيرًا لها في إسرائيل نهاية فبراير بعقد دورة هامة بالتعاون مع مركز التعاون الدولي بوزارة الشؤون الخارجية لهيئة المياه بأرض الصومال Somaliland Water Authority والإدارة العامة لوزارة المياه في أرض الصومال؛ وركزت الدورة التدريبية على تشييد وتطوير وتخطيط قطاع المياه في أرض الصومال، وتقوية التعاون المهني بين الجانبين.

وراكمت إسرائيل على هذه الخطوة في مارس 2026 مع احتدام تداعيات الحرب الأمريكية-الإسرائيلية على إيران ومخاوف تمددها إلى جنوبي البحر الأحمر ودخول جماعة الحوثيون رسميًا في الحرب؛ وأشارت صفحة الماشاف على "انستغرام" إلى ذلك إشارة ذات دلالة كبيرة، إذ جاء في تعليق لها (6 مارس 2026) مرفق بصورة لوفد أرض الصومالي: "خلال أيام تحدي "عملية الأسد الصاعد"، فيما اتسمت الحياة اليومية في إسرائيل بصافرات الإنذار والتحذيرات المقلقة، يواصل وفد هيئة المياه القومية بأرض الصومال Somaliland National Water Authority (SNWA)) برنامجه التدريبي في مركز التدريب الزراعي في الماشاف"؛ وهكذا يمكن وضع التدريب في سياق تعزيز المفاوضات بين تل أبيب وهرجيسا لتفعيل تعاون عسكري لمواجهة احتمالات مثل هذا التطور؛ كما أكمل الوفد الموجود في إسرائيل (Horn Diplomat, March 11) من "أرض الصومال" برنامجه التدريبي هناك الذي تم برعاية مركز التدريب الزراعي التابع للماشاف MATC-MASHAV Agricultural Training Center بغرض تقوية "معرفة المشاركون ومهاراتهم العملية في إدارة المياه وتقديم الخدمات اللازمة بطرق حديثة". ورأى المشاركون الصوماليون أن التدري بكان مفيدًا من جهة

دعمهم في افسهام في جهد أرض الصومال "لتحسين خدمات المياه ومواجهة تحديات توفير المياه"، وأشارت صفحة الماشاف على "فيسبوك" منتصف مارس 2026 أن وفد أرض الصومال قد زار أيضًا أحد المشروعات التي طورها معهد آرافا للدراسات البيئية Arava Institute for Environmental Studies بالشراكة مع مدرسة الفُراء الإقليمية Al-Furaa Regional School والعديد من شركات التكنولوجيا الزراعية العاملة في إسرائيل ومن بينها مشروعات قائمة وسط مجتمعات البدويين في إسرائيل. لكن مسئولين إسرائيليين أشاروا إلى أن الخطوة مجرد جزء من برنامج تعاون دولي (تنموي) أكبر يهدف لتعزيز القدرات الفنية في أرض الصومال وتعزيز حلول إدارة مياه مستدامة فيها.

التدريب الزراعي الإسرائيلي في القرن الأفريقي

جدد مركز التدريب الزراعي بماشاف MATC-MASHAV Agricultural Training Center أنشطته بشكل متصاعد في دول القرن الأفريقي "التي تعاني من ندرة مائية مزمنة"، وبالتركيز على استقبال وفود متخصصة من هذه الدول لتلقي برامج تدريب مكثفة في إسرائيل (لاسيما من إثيوبيا وجنوب السودان و"أرض الصومال"). وحسب آخر تقرير سنوي للماشاف (2024) فإن أولويات أنشطته تأتي على النحو التالي: الأمن الغذائي والزراعة والتغير المناخ؛ والتعليم للجميع؛ والطب والصحة العامة، والبحوث والتنمية؛ وتنمية المجتمع، ووالابتكار وريادة الأعمال، ومساواة الجندر وتمكين المرأة؛ والتنمية الريفية والحضرية؛ والمساعدات الإنسانية. ويتضح من ترتيب هذه الأولويات تقاطعها (لاسيما الأول منها) مع اهتمامات دول القرن الأفريقي الرئيسة.

وترجع أهمية اهتمام مركز التدريب الزراعي بالقرن الأفريقي إلى خبرته الكبيرة في التعامل مع بيئات مشابهة مناخيًا وجغرافيًا مع القرن الأفريقي. فالمركز قد تأسس في العام 1963 وركز منذ ذلك الوقت على بناء القدرات البشرية ونقل المعرفة والدعم التخصصي في مجالات الزراعة وإدارة المياه والبيئة والتنمية الريفية، وهي مجالات رئيسة لمواجهة تحديات التنمية في القرن الأفريقي في الوقت نفسه. كما يقدم المركز أنشطته التدريبية باللغات الإنجليزية والفرنسية والعربية (وهي لغات شائعة في القرن الأفريقي)، إلى جانب الروسية والأسبانية مع تطلب شرط غجادة اللغة الإنجليزية في جميع الأحوال. وربط المركز في الآونة الأخيرة أنشطته بتحقيق "أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة UN Sustainable Development Goals (SDGs) من أجل "تحقيق عالم أفضل" (حسب منصة المركز على الإنترنت)، ويؤكد المركز قناعته "بالشراكات العالمية من أجل التنمية المستدامة" والعمل بالتعاون مع هيئات وككالات التنمية الدولية لتحسين التعاون الثنائي والإقليمي ومتعدد الأطراف "من أجل التشارك في المعرفة"، ومن أهم هذه الجهات اليونسكو وفاو ومنظمة الصحة العالمية وإيكواس وهيئة التنمية الدولية الأمريكية وعدد آخر من أهم الهيئات العاملة في أفريقيا وفي القرن الأفريقي على

وجه التحديد؛ الأمر الذي يوفر مظلة مثالية للتواجد الحالي والمستقبلي في دول القرن الأفريقي، وتمويلًا معقولًا لأنشطته يضمن تأثيره واستدامته وتعزيز صورة إسرائيل كشريك تنموي لدول الإقليم.

كما تمثل سابقة المركز الناجحة في العمل في نيجيريا في مجال رعي الماشية (مايو 2025) تجربة قابلة للتكرار على نطاق موسع في القرن الأفريقي الغني بالثروة الحيوانية والذي يحتاج لسبل رعي حديثة وناجعة بشكل أكبر. ويتيح المركز أمام الخبراء من دول اقلرن الأفريقي فرص الالتحاق بدورات مهمة تشمل الإطلاع على تجربة رعي الماشية في إسرائيل (ولاسيما في مزارع البدو هناك)، وسبل تغذية الماشية الحديثة، والصحة والتحكم في المرض، وإجراءات الأمن الحيوي وإدارة صحة الحيوان، ونظم الإنتاج والإدارة، وغيرها من التخصصات. وقد وسع المركز أنشطته في منتصف العام الماضي لتشمل كينيا (الواقعة في القرن الأفريقي الكبير) ومالاوي ونقل إليهما هذه التجربة كاملة؛ ما يعني استعدادًا لتكرارها في بقية دول القرن الأفريقي لاسيما في إثيوبيا والصومال (وإقليم "أرض الصومال").

مشروع "نيكون أولام فيتنشرز": تحقيق ثورة زراعية في إثيوبيا؟

يعتمد نشاط الماشاف في القرن الأفريقي بقوة على ما يعرف بتيكون أولام فيننشرز (Tikkun Olam Ventures (TOV؛ والذي يعرف نفسه بالأداة الناجعة "لاستخدام التكنولوجيا الزراعية الإسرائيلية في مساعدة مزارعي أفريقيا الأكثر فقرًا" وصغار المزارعين في المجتمعات النامية بالقارة الأفريقية (في المقام الحالي). وقد دخل مشروع ماشاف "تيكون أولام فينشرز" Tikkun Olam Ventures مراحله التطبيقية منذ ديسمبر 2025. ووصلت مبادرة الماشاف في العام 2025 إلى أكثر من ثمانية آلاف مزارع إثيوبي وفرت لهم استخدام التكنولوجيات الزراعية الإسرائيلية المبتكرة من اجل تحسين الإنتاجية والمحاصيل وعائدات الأسر. ويتوقع أن يتوسع البرنامج ليشمل عشرات الالاف من المزارعين الإثيوبيين في مراحل متدرجة بهدف تقوية قطاع البستنة في البلاد.

وعول المشروع على خبرة ممتدة لنشاط الماشاف في إثيوبيا في العقود السابقة، ونجاحه في كونه حلقة الوصل المثالية بين التكنولوجيا الزراعية والمعرفة الإسرائيلية بحاجات ملايين الإثيوبيين من صغار المزارعين لتطور حجم المحاصيل وتحسين ظروف معيشتهم "لاسيما أن فلاحي إثيوبيا من بين نحو 1.5 بليون فلاح في أرجاء العالم لا يزالون يستخدمون السبل التقليدية في الزراعة"، حسب موقع تيكون أولام.

وبدأ المشروع برنامجًا استكشافيًا لمدة عامين في إثيوبيا امتد في سبعة مواقع (ويتوقع أن يتوسع في مجال تقديم قروض للشركات الزراعية التي تدعم بدورها ما بين 300-400 مزارع إثيوبي يقومون بزراعة الطماطم والبصل والفلفل الحار باستخدام نظام الري بالتنقيط وفق التقنية الإسرائيلية. ويهدف البرنامج إل تحقيق هدف نهائي (على مدار خمسة أعوام تنتهي في العام 2030) بتقديم تدريب مكثف لنحو 4-5 آلاف مزارع إثيوبي

سنويًا على مدار الأعوام الخمسة. ويتوقع أن يكون هؤلاء المزارعون طليعة تحول زراعي ملموس في إثيوبيا، وعلى نحو يعزز الشراكة الاستراتيجية بين إثيوبيا وإسرائيل في مختلف المجالات.

دبلوماسية الرعاية الصحية: إثيوبيا وجنوب السودان.

يقدم الماشاف دعمًا مهمًا في قطاع الرعاية الصحية في إثيوبيا منذ نهاية العام 2025، لاسيما عبر التعاون المباشر مع مستشفى جامعة هواسا Hawassa University Hospital (التي تقدم خدمات طبية موسعة لنحو 20 مليون نسمة في إثيوبيا). كما قدم الماشاف تدريبًا مكثفًا (نهاية أغسطس 2025) لنحو 100 طبيب من منطقة أديس أبابا (بالتعاون مع وزارة الصحة الإثيوبية)، وقد استضافت فعاليات التدريب المستشفى التخصصي الشامل أليرت ALERT Comprehensive Specialized Hospital في أديس أبابا، ومنح الوفد الإسرائيلي الزائر لتدريب الأطباء الإثيوبيين معدات التشخيص الأساسية ووحدات العناية المركزة لدعم البنية الأساسية المحلية. وشكل برنامج بناء القدرات هذا جزءًا من تعاون قائم بين الشريكين الإثيوبي والإسرائيلي في القطاع الطبي والتركيز على تقوية النظم وإصلاح المرافق والتدريب التخصصي.

كما ركز الماشاف في دعمه للرعاية الصحية في أفريقيا على حالة جنوب السودان، إذ عمل على تقوية قدرات جوبا الصحية في قطاعات الطوارئ والرعاية المركزة في المستشفيات العامة العاملة بالفعل، والربط بين تنمية البنية الأساسية والتدريب العيادي المستمر ودعم التشغيل. وقد نجح المشروع بالفعل في تقوية القدرة العيادية/ السريرية المستدامة عبر دمج وحدات لارعاية المتقدمة داخل المؤسسات العامة والاستثمار في الفرق الطبية المحلية (وهو تكرار موسع لمشروع مماثل للماشاف في إريتريا في العام 1999، وكينيا 2010، واوغندا 2004، وغانا 2010، وجنوب السودان نفسها في العام 2022، وتشاد 2022.

الماشاف وجنوب السودان

هرع الماشاف لمساعدة جنوب السودان لمواجهة العديد من مشكلاته الطبية والإنسانية بشكل واضح منذ العام الماضي. فقد ساعد الماشاف بجهد مهم في مساعدة جوبا على مواجهة تفشي وباء الكوليرا (أغسطس 2025)؛ وكانت تلك الجهود مدعومة بتمويل أوروبي مهم (حسب سفارة إسرائيل في العاصمة النمساوية فيينا)؛ وشملت مساعدات الماشاف تلك إمدادات طبية أساسية لمعالجة المرضى ومعدات تنقية مياه الشرب وقفازات طبية وغيرها من مستلزمات النظافة الشخصية لمنع الكوليرا، ومساعدات غذائية يتم توزيعها على المواطنين في بعض المناطق المنكوبة. ووجه بتقديم هذه المساعدات وزير الخارجية الإسرائيلي جدعون ساعر. وتعاون الماشاف في تلك الجهود مع IsraAID، وهي منظمة غير حكومية إسرائيلية ناشطة في جنوب السودان.

كما أطلق الماشاف في 25 فبراير 2026 حملة موسعة لتوزيع المعونات الإنسانية في جوبا

بجنوب السودان بالشراكة مع IsraAid من أجل دعم الأسرة المشردة التي تواجه تحديات صحية ومتعلقة بالأمن الغذائي بشكل مستدام. وتمت عملية الإطلاق بحضور سفير إسرائيل في جوبا وعدد من كبار المسؤولين الجنوب سودانيين ونائب رئيس الماشاف.

وبنظرة على موقع IsraAID، التي تأسست كمنظمة مظلية لمجموعة من المنظمات الإسرائيلية الفاعلة والعاملة في الإغاثة من الكوارث والتنمية الدولية منذ العام 2001، يلاحظ أنها أكبر منظمة غير حكومية إسرائيلية عاملة في مجال الإغاثة الإنسانية، وأن جنوب السودان واحدة من أربع دول أفريقية تنشط فيها المنظمة (إلى جانب أوغندا ورواندا وملاوي).

خلاصة

يلاحظ من تتبع خريطة أنشطة الماشاف في القرن الأفريقي ما يلي:

- أنها تتسم بمقاربة أعمق وأسرع مقارنة ببقية أنشطة الماشاف في القارة الأفريقية (لاسيما كل من زامبيا وغانا ونيجيريا).
- هناك توجه لرفع سقف الدعم المالي المقدم للماشاف للتوسع في القرن الأفريقي وأفريقيا، وربما عبر أطراف ثالثة (مثل ألمانيا والإمارات)
- هناك خطط مستقبلية لإرسال مزيد من الخبراء الإسرائيليين في مجال التنمية، ومتوقع بطبيعة الحال أن يكون هؤلاء الخبراء متمرسون في أعمال تقنية وأمنية وعسكرية معقدة.

العدد
01

مجلة

سياقات

للدراسات الاستراتيجية

مجلة علمية دورية نصف سنوية

تعنى بالدراسات الاستراتيجية

PSSP
Peace and Security Studies
منصة دراسات الأمن والسلام

www.psspglobal.org

Jun **2026**